

الشركة الدولية للتأجير التمويلي (إنكوليس)
"شركة مساهمة مصرية"

القوائم المالية الدورية
عن الفترة المالية المنتهية في ٢٠٢٢/٩/٣٠
وتقرير الفحص المحدود
≡ ≡ ≡ ≡ ≡ ≡ ≡ ≡ ≡

المحتويات

رقم الصفحة

١	١- تقرير الفحص المحدود.
٢	٢- قائمة المركز المالي الدورية .
٣	٣- قائمة الدخل الدورية .
٤	٤- قائمة الدخل الشامل الدورية .
٥	٥- قائمة التغير في حقوق الملكية الدورية .
٦	٦- قائمة التدفقات النقدية الدورية .
(٧ - ٣٥)	٧- الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الدورية .

تقرير الفحص المحدود

إلى السادة/ رئيس وأعضاء مجلس إدارة
الشركة الدولية للتأجير التمويلي (إنكوليس) (ش.م.م)

المقدمة :

قمنا بأعمال الفحص المحدود لقائمة المركز المالي الدورية في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٢ للشركة الدولية للتأجير التمويلي (إنكوليس) - شركة مساهمة مصرية - وكذا قوائم الدخل والدخل الشامل والتغير في حقوق الملكية والتدفقات النقدية الدورية المتعلقة بها عن التسعة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ ، وملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات المتممة الأخرى.

والإدارة هي المسئولة عن إعداد هذه القوائم المالية الدورية والعرض العادل والواضح لها طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية، وتنحصر مسئوليتنا في إبداء إستنتاج على القوائم المالية الدورية في ضوء فحصنا المحدود لها.

نطاق الفحص المحدود :

قمنا بفحصنا المحدود طبقاً للمعيار المصري لمهام الفحص المحدود رقم (٢٤١٠) " الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية لمنشأة والمؤدى بمعرفة مراقب حساباتها". ويشمل الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية عمل أستفسارات بصورة أساسية من أشخاص مسنولين عن الأمور المالية والمحاسبية، وتطبيق إجراءات تحليلية، وغيرها من إجراءات الفحص المحدود.

ويقل الفحص المحدود جوهرياً في نطاقه عن عملية المراجعة التي تتم طبقاً لمعايير المراجعة المصرية، وبالتالي فإن أعمال الفحص المحدود قد لا تمكننا من الحصول على تأكيدات بجميع الأمور الهامة التي قد يتم اكتشافها في عملية المراجعة، وعليه فنحن لا نبدي رأى مراجعة على هذه القوائم المالية الدورية.

الاستنتاج :

في ضوء فحصنا المحدود، لم ينم إلى علمنا ما يجعلنا نعتقد أن القوائم المالية المرفقة لا تعبر بعدالة ووضوح - في جميع جوانبها الهامة - عن المركز المالي للشركة في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٢ وعن أدائها المالي وتدفقاتها النقدية عن التسعة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية.

القاهرة في : ٢٠٢٢ / ١١ / ١٤

مراقب الحسابات
أ.د/ محمد لطفى حسونه
زميل جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية
س.م.م رقم (٥١٦٧)
سجل الهيئة العامة للرقابة المالية رقم (٢٩)

محمد لطفى حسونه

(٣٥/١)



قائمة المركز المالي الدورية في ٢٠٢٢/٩/٣٠

(المبالغ بالجنيه المصري)	٢٠٢٢/٩/٣٠	رقم الإيضاح	بيان
			<u>الأصول</u>
			<u>الأصول غير المتداولة</u>
٥ ٢٣٨ ٧٤٠	٤ ٦٤٠ ٥٠١	(٣)	الأصول الثابتة (بالصافي)
٢ ٥٣٥ ٥٨٢	١ ٨١٥ ١٣٣	(٤)	أصل حق انتفاع - أصول مزججة تمويلياً - (بالصافي)
٨١ ٤٧٤ ٢٠٢	٨١ ٤٧٤ ٢٠٢	(٥)	أصول غير متداولة أخرى محتفظ بها بغرض التأجير (بالصافي)
٢ ٣٩١ ٣٩٨ ٩٥٤	٢ ٨٦٧ ٠٩١ ٩٩١	(٦)	عملاء تأجير تمويلي - طويلة الاجل (بالصافي)
٢٤٨٠ ٦٤٧ ٤٧٩	٢٩٥٥ ٠٢١ ٨٢٧		مجموع الأصول غير المتداولة
			<u>الأصول المتداولة</u>
٧٧٠ ٣٢٥ ٤٣٤	٧٩٣ ٥٢٦ ٨٧٩	(٦)	عملاء تأجير تمويلي - قصيرة الاجل (بالصافي)
٧٩ ٠٩٨ ٥٣٨	١٢٥ ٧٥٦ ٠٠١	(٧)	عملاء ايجارات مستحقة (بالصافي)
١٦ ٨٢٧ ٧٨٤	٢٠ ٣٤٥ ٦٤٩	(٨)	المدنيون والأرصدة المدينة الأخرى (بالصافي)
٨٢ ١٢٧ ٥٢٦	٦٨ ٧٥١ ٨٩١	(٩)	النقدية بالبنوك وما في حكمها (بالصافي)
٩٤٨ ٣٧٩ ٢٨٢	١ ٠٠٨ ٣٨٠ ٤٢٠		مجموع الأصول المتداولة
٣ ٤٢٩ ٠٢٦ ٧٦١	٣ ٩٦٣ ٤٠٢ ٢٤٧		إجمالي الأصول
			<u>حقوق الملكية والالتزامات</u>
			<u>حقوق الملكية</u>
٢٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠	٢٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠	(١٠)	رأس المال المصدر والمدفوع
٢٤٨ ١٩٢ ٩١١	٢٥٢ ٣٢٣ ٣٢٩	(١١)	الإحتياطيات
١٧٠ ٩٩٤ ٣٢٤	١٨٣ ٣٧٨ ١٩٨	(١٢)	الأرباح المرحلة
٨٢ ١٩٥ ٥٨٦	٧٩ ٠٨٢ ١٠٧		صافي ارباح الفترة / العام - بعد الضرائب
٧٠١ ٣٨٢ ٨٢١	٧١٤ ٧٨٣ ٦٣٤		مجموع حقوق الملكية
			<u>الالتزامات غير المتداولة</u>
١ ٩٢٤ ٨٠٨ ٣٦٠	٢ ٣٣٠ ٢٦٤ ٠١٢	(٢/١٣)	قروض ومراجعات طويلة الأجل
١ ٨١٩ ٨٩٩	١ ٣٨٢ ١٤٣	(١/١٤)	دائنو تأجير تمويلي - طويلة الاجل
١ ٩٢٤ ٦٢٨ ٢٥٩	٢ ٣٣١ ٦٤٦ ١٥٥		مجموع الإلتزامات غير المتداولة
			<u>الالتزامات المتداولة</u>
٩ ٠٠٠ ٠٠٠	٩ ٠٠٠ ٠٠٠	(١٥)	مخصصات
٦٧٨ ٩٤٩ ٦٠٧	٧٣٩ ٠١٨ ٨٧٢	(٣/١٣)	القروض والمراجعات قصيرة الاجل - الجزء المستحق خلال عام
٨٣ ٦٠٤ ٥٠٠	١٤١ ٢٨٠ ٨٧٢	(١٦)	الدائنون والأرصدة الدائنة الأخرى
٩٧٤ ٧٣٥	٦٥٠ ٥٨٢	(٢/١٤)	دائنو تأجير تمويلي - قصيرة الاجل
٢٨ ٤٨٦ ٨٣٩	٢٧ ٠٢٢ ١٣٢	(١٨)	ضريبة الدخل الجارية
٨٠١ ٠١٥ ٦٨١	٩١٦ ٩٧٢ ٤٥٨		مجموع الإلتزامات المتداولة
٣ ٤٢٩ ٠٢٦ ٧٦١	٣ ٩٦٣ ٤٠٢ ٢٤٧		إجمالي حقوق الملكية والالتزامات

- تقرير الفحص المحدود مرفق.

- الإيضاحات المرفقة من رقم (١) إلى (٢٨) متممة للقوائم المالية وتقرأ معها.

رئيس مجلس الإدارة

أ/ محمد محسن محمد محجوب



العضو المنتدب والرئيس التنفيذي

أ/ يحيى عز الدين محمد نور



قائمة الدخل (الأرباح أو الخسائر) الدورية
عن الفترة المالية المنتهية في ٢٠٢٢/٩/٣٠

(تسليم بالجنيه المصري)				رقم	بيانات
من ٢٠٢١/٧/١	من ٢٠٢٢/٧/١	من ٢٠٢١/١/١	من ٢٠٢٢/١/١	الإيضاح	
إلى ٢٠٢١/٩/٣٠	إلى ٢٠٢٢/٩/٣٠	إلى ٢٠٢١/٩/٣٠	إلى ٢٠٢٢/٩/٣٠		
٩٥٠٨١٢٢٨	١٢٥٥١٤٦٥١	٢٩٢٢٨٥٣١٣	٣٤٦٢٦٠٤٣٥		إيرادات النشاط
(٥٩١٦٢١٦٥)	(٩٣٢٠٥٣٢٦)	(١٧٨٢٢٥٠٢٦)	(٢٣٥٠٢٦٢٦١)		يخصم :- تكاليف النشاط (فوائد تمويلية)
٣٥٩١٩٠٦٣	٣٢٣٠٩٣٢٥	١١٤٠٦٠٢٨٧	١١١٢٣٤١٦٤		معدل الربح
					يخصم :-
١٣٣١١٨٥٥	١١٤٦٤٨٠١	٤٠٢٣٢٥٣٩	٤٣٧٣٠٠٠٥	(١٩)	مصرفات عمومية وإدارية
٢٠٩١٩٨	٢٠٣٠٣٩	٦١٩٤٢١	٦٢٢١٩٨	(٣)	إهلاك الأصول الثابتة
٢٤٠١٥٠	٢٤٠١٥٠	٧١٤٨٦٧	٧٢٠٤٥٠	(٤)	استهلاك حق الانتفاع - لأصول مزجرة تمويلياً
٩٥٤٣٠٠٨	-	٩٥٤٣٠٠٨	-	(٥)	خسائر اضمحلال أصول غير متداولة أخرى محتفظ بها بغرض التأجير
٩٥٥٠١	٨١٦٠٠	٢٩٣١٤٠	٢٤١٢٦٠	(١٤)	فائدة حق الانتفاع - لأصول مزجرة تمويلياً
٢٠٨٢٤٠	٣٠٣٥٩٤٥	٥٥٤٤١٢٣	٨١٣٣٨٦٥	(١٥)	مخصصات مكونة خلال الفترة - بخلاف مخصصات الإهلاك والاضمحلال
(٤٨٦٩٢٩)	-	٣٤٩٦٧٠	-		خسائر فروق عملة
(٢٣١٢١٠٢٣)	(١٥٠٢٥٥٣٥)	(٥٧٢٩٦٧٦٨)	(٥٣٤٤٧٧٧٨)		صافي ربح النشاط
١٢٧٩٨٠٤٠	١٧٢٨٣٧٩٠	٥٦٧٦٣٥١٩	٥٧٧٨٦٣٨٦		يضاف :-
٢٧١٦٩٧٢٥	(٢٦١٢٣)	٣٤١٦٠٧١٥	٨٢٣٤٤	(١٥)	مخصصات أنتقى الغرض منها
١٢٨٩٢٣٣	٧٥٨٣٧٦	٣٨٦١٤٤١	٢٠٤٩٢٦٣		فوائد دائنة
-	-	١٠٨٥٠٠٠	-		أرباح رأسمالية
٥١٧٣٧	-	١٠٢٩٢٨٥	١٩٦١٠		أرباح بيع أصول محتفظ بها بغرض التأجير
-	٨٢١٣٩٨٧	-	٤٦١٦٦٦٣٦		أرباح فروق تقييم العملة
٢٨٥١٠٧٠٥	٨٩٤٦٢٤٠	٤٠١٣٦٤٤١	٤٨٣١٧٨٥٣		صافي ربح الفترة - قبل الضرائب
٤١٣٠٨٧٤٥	٢٦٢٣٠٠٣٠	٩٦٨٩٩٩٦٠	١٠٦١٠٤٢٣٩		يخصم :-
(١١٧٨٣٤٥٤)	(٦٦٩١٦٠٥)	(٢٥٢٣٧٠٥٤)	(٢٧٠٢٢١٣٢)	(١٨)	ضريبة الدخل
٢٩٥٢٥٢٩١	١٩٥٣٨٤٢٥	٧١٦٦٢٩٠٦	٧٩٠٨٢١٠٧		صافي ربح الفترة - بعد الضرائب
١,٢٠	٠,٧٩	٢,٩٧	٣,٢٧	(٢٠)	نصيب السهم الاساسى من صافي ربح الفترة - بعد الضرائب (جنيه مصرى / للسهم)

- الإيضاحات المرفقة من رقم (١) إلى (٢٨) متممة للقوائم المالية وتقرأ معها.

رئيس مجلس الإدارة
أ/ محمد محسن محمد محجوب



العضو المنتدب والرئيس التنفيذي
أ/ يحيى عز الدين محمد نور



قائمة الدخل الشامل الدورية
عن الفترة المالية المنتهية في ٢٠٢٢/٩/٣٠

(المبلغ بالجنيه المصري)				بيان
من ٢٠٢١/٧/١ إلى ٢٠٢١/٩/٣٠	من ٢٠٢٢/٧/١ إلى ٢٠٢٢/٩/٣٠	من ٢٠٢١/١/١ إلى ٢٠٢١/٩/٣٠	من ٢٠٢٢/١/١ إلى ٢٠٢٢/٩/٣٠	
٢٩ ٥٢٥ ٢٩١	١٩ ٥٣٨ ٤٢٥	٧١ ٦٦٢ ٩٠٦	٧٩ ٠٨٢ ١٠٧	صافي ربح الفترة - بعد الضرائب
-	-	-	-	بنود الدخل الشامل الآخر
-	-	-	-	مجموع بنود الدخل الشامل الآخر
٢٩ ٥٢٥ ٢٩١	١٩ ٥٣٨ ٤٢٥	٧١ ٦٦٢ ٩٠٦	٧٩ ٠٨٢ ١٠٧	إجمالي الدخل الشامل للفترة

- الإيضاحات المرفقة من رقم (١) إلى (٢٨) متممة للقوائم المالية وتقرأ معها.

رئيس مجلس الإدارة
أ/ محمد محسن محمد محبوب



العضو المنتدب والرئيس التنفيذي
أ/ يحيى عز الدين محمد نور



قائمة التغير في حقوق الملكية الدورية
عن الفترة المالية المنتهية في ٢٠٢٢/٩/٣٠

الإجمالي	أرباح الفترة	الأرباح المرحلة	احتياطي مخاطر اثار تطبيق معيار ٤٧	الاحتياطي الرأسمالي	الإجمالي العام	الإجمالي القانوني	رأس المال	
٧١١ ١٨٥ ١٠٠	٧٤ ٣٣٧ ٨٨٥	١٩٢ ٥٨٢ ٥٠١	-	٤٩٨ ٦٨٦	١٧٠ ٠٠٠ ٠٠٠	٧٣ ٨٦٦ ٠٢٨	٢٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠	٢٠٢١ سبتمبر
-	(٣ ٧١١ ٨٩٤)	-	-	-	-	٣ ٧١١ ٨٩٤	-	٢٠٢١/١/١ في الرصيد
-	(٢٩ ٣٨٠ ١٦٠)	-	٢٩ ٣٨٠ ١٦٠	-	-	-	-	المحول من ارباح عام ٢٠٢٠ إلى الاحتياطي القانوني والاحتياطي الرأسمالي
(٢٩ ٢٦٣ ٨٥٧)	-	-	(٢٩ ٢٦٣ ٨٥٧)	-	-	-	-	المحتجز من ارباح عام ٢٠٢٠ والمضيق إلى احتياطي مخاطر اثار تطبيق معيار ٤٧
(٦٢ ٧٣٤ ٠٠٨)	(٤١ ١٤٥ ٨٣٦)	(٦١ ٥٨٨ ١٧٧)	-	-	-	-	-	المحول من احتياطي مخاطر اثار تطبيق المعيار (٤٧) إلى الخصومات
٧١ ٦٦٣ ٩٠٦	٧١ ٦٦٣ ٩٠٦	-	-	-	-	-	-	المحول الدائري التوزيعات (التوزيعات المسجلة للارباح)
-	-	-	-	-	-	-	-	الدخل الشامل
٦٩٠ ٨٥٠ ١٤١	٧١ ٦٦٣ ٩٠٦	١٧٠ ٩٩٤ ٣٢٤	١١٦ ٣٠٣	٤٩٨ ٦٨٦	١٧٠ ٠٠٠ ٠٠٠	٧٧ ٥٧٧ ٩٢٢	٢٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠	٢٠٢١/٩/٣٠ في الرصيد
-	-	-	-	-	-	-	-	بئورد الدخل الشامل الأخر
٦٩٠ ٨٥٠ ١٤١	-	-	-	-	-	-	-	٢٠٢١/٩/٣٠ في الرصيد
الإجمالي	أرباح الفترة	الأرباح المرحلة	احتياطي مخاطر اثار تطبيق المعيار (٤٧)	الاحتياطي الرأسمالي	الإجمالي العام	الإجمالي القانوني	رأس المال	
٧٠١ ٣٨٢ ٨٣١	٨٢ ١٩٥ ٥٨٦	١٧٠ ٩٩٤ ٣٢٤	١١٦ ٣٠٣	٤٩٨ ٦٨٦	١٧٠ ٠٠٠ ٠٠٠	٧٧ ٥٧٧ ٩٢٢	٢٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠	٢٠٢٢ سبتمبر
-	(٤ ١٣٠ ٤١٨)	-	-	٢١ ٧٢٥	-	٤ ١٠٨ ٦٩٣	-	٢٠٢٢/١/١ في الرصيد
-	-	-	-	-	-	-	-	المحول من ارباح عام ٢٠٢١ إلى الاحتياطي قانوني
(٦٥ ٦٨١ ٢٩٤)	(١٢ ٣٨٢ ٨٧٤)	١٢ ٣٨٢ ٨٧٤	-	-	-	-	-	المحول من احتياطي مخاطر اثار تطبيق المعيار (٤٧) إلى الخصومات
٧٩ ٠٨٢ ١٠٧	(٦٥ ٦٨١ ٢٩٤)	-	-	-	-	-	-	المحتجز من ارباح عام ٢٠٢١ والمضيق للارباح المرحلة
-	٧٩ ٠٨٢ ١٠٧	-	-	-	-	-	-	المحول الدائري التوزيعات (التوزيعات المسجلة للارباح) - طبقا لمشروع توزيع الأرباح المقدم
-	-	-	-	-	-	-	-	الدخل الشامل
٧١٤ ٧٨٣ ٦٣٤	٧٩ ٠٨٢ ١٠٧	١٨٣ ٣٧٨ ١٩٨	١١٦ ٣٠٣	٥٢٠ ٤١١	١٧٠ ٠٠٠ ٠٠٠	٨١ ٦٨٦ ٦١٥	٢٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠	٢٠٢٢/٩/٣٠ في الرصيد
-	-	-	-	-	-	-	-	بئورد الدخل الشامل الأخر

الإيضاحات المرتبطة من رقم (١) إلى (٢٨) متممة للقوائم المالية وتقرأ معها.

رئيس مجلس الإدارة
أ/ محمد منين محمد محجوب

المصمم المنتدب والرئيس التنفيذي
أ/ يحيى عز الدين محمد نور

قائمة التدفقات النقدية الدورية
عن الفترة المالية المنتهية في ٢٠٢٢/٩/٣٠

رقم الإيضاح	بيان	من ٢٠٢٢/١/١ إلى ٢٠٢٢/٩/٣٠	من ٢٠٢١/١/١ إلى ٢٠٢١/٩/٣٠
	أولاً: التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل :-		
	صافي ربح الفترة - قبل الضرائب	١٠٦١٠٤٢٣٩	٩٦٨٩٩٩٦٠
	تعديلات لتسوية صافي الربح مع التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل		
(٣)	- إهلاك الأصول الثابتة	٦٢٢١٩٨	٦١٩٤٢١
(٤)	- استهلاك أصل حق الانتفاع - لأصول مؤجرة تمويلياً	٧٢٠٤٥٠	٧١٤٨٦٧
(١٥)	- مخصصات بخلاف الإهلاك - مكونة خلال العام	٨١٣٣٨٦٥	٥٥٤٤١٢٣
(١٥)	- مخصصات - انتقم الغرض منها	(٨٢٣٤٤)	(٣٤١٦٠٧١٥)
(٥)	- إضمحلال أصول غير متداولة أخرى محتفظ بها بغرض التأجير	-	٩٥٤٣٠٠٨
	- فوائد تمويلية	٢٣٥٠٢٦٢٦١	١٧٨٢٢٥٠٢٦
	- أرباح رأسمالية	-	(١٠٨٥٠٠٠)
	- أرباح بيع أصول محتفظ بها بغرض التأجير	(١٩٦١٠)	(١٠٢٩٢٨٥)
	- فوائد تمويلية (حق الانتفاع) - لأصول مؤجرة تمويلياً	٢٤١٢٦٠	٢٩٣١٤٠
	أرباح التشغيل قبل التغيرات في بنود رأس المال العامل	٣٥٠٧٤٦٣١٩	٢٥٥٥٦٤٥٤٥
	التغيرات في بنود رأس المال العامل		
(٧)	- (الزيادة) النقص في العملاء	(٥٥٣٦٨٥٨١٤)	١٨١٦١٣٥٧
(٨)	- (الزيادة) النقص في المدينين والأرصدة المدينة الأخرى	(٤٥٢٧٤٥٤)	٣٤٠٠٥١٧١
(١٦)	- الزيادة في الدائنين والأرصدة الدائنة الأخرى	٣٢٦٩٥٩٨٤	٣٤٠١٧٦٨١
	- ضريبة الدخل المدفوعة	(٢٨٤٨٦٨٢٩)	(٢٥٣٩٦٤٥٨)
	صافي التغير في بنود رأس المال العامل	(٥٥٤٠٠٤١٢٣)	٦٠٧٨٧٧٥١
	صافي التدفقات النقدية (المستخدمة في) الناتجة من أنشطة التشغيل	(٢٠٣٢٥٧٨٠٤)	٣١٦٣٥٢٢٩٦
(٣)	ثانياً: التدفقات النقدية من أنشطة الإستثمار :-		
	- المدفوعات لشراء إضافات الأصول الثابتة	(٢٣٩٥٩)	(١٦١٤٤٨)
	- المقبوضات من بيع الأصول الثابتة	-	١٠٨٥٠٠٠
	- المقبوضات من بيع أصول غير متداولة محتفظ بها بغرض التأجير	١٠٣٣٣٦٦	٣١٦٢٦٧٠
	صافي التدفقات النقدية الناتجة من أنشطة الإستثمار	١٠٠٩٣٧٧	٤٠٨٦٢٢٢
(١٣)	ثالثاً: التدفقات النقدية من أنشطة التمويل :-		
(١٤)	- المقبوضات (المدفوعات) لسداد قروض ومرابحات طويلة الاجل	٢٣٠٤٩٨٦٥٨	(٢٨٢٢٣٦٨٩٥)
(١٤)	- المدفوعات لدائني تأجير تمويلي (طويلة وقصيرة الأجل)	(١٠٠٣١٦٩)	(٩٨٦٠٣٦)
	- التوزيعات النقدية المسددة	(٤٠٦٨١٢٩٤)	(١٢٦٦٠٢٥٥)
	صافي التدفقات النقدية الناتجة من (المستخدمة في) أنشطة التمويل	١٨٨٨١٤١٩٥	(٢٩٥٩٨٣١٨٦)
(٩)	صافي التدفقات النقدية خلال الفترة	(١٣٤٣٤٢٣٢)	٢٤٤٥٥٣٣٢
(٩)	رصيد النقدية وما في حكمها في بداية الفترة	٨٢١٢٧٥٢٦	٧٧١٤٩٠١٧
(٩)	مخصص الخسائر الإنتمائية المتوقعة في ارصدة البنوك حسابات جارية وودائع لاجل	٥٨٥٩٧	(١٧٨٤٩٣)
(٩)	رصيد النقدية وما في حكمها في نهاية الفترة	٦٨٧٥١٨٩١	١٠١٤٢٥٨٥٦

- الإيضاحات المرفقة من رقم (١) إلى (٢٨) متممة للقوائم المالية وتقرأ معها.

رئيس مجلس الإدارة
/ محمد محسن محمد محبوب



العضو المنتدب والرئيس التنفيذي
/ يحيى عز الدين محمد نور



الإيضاحات المتممة للقوائم المالية في ٢٠٢٢/٩/٣٠

١ - نبذة عن الشركة :-

- ١/١ - اسم الشركة : الشركة الدولية للتأجير التمويلي (إنكوليس).
٢/١ - الكيان القانوني : شركة مساهمة مصرية.
٣/١ - تأسيس الشركة : تأسست الشركة في ٢٦ فبراير ١٩٩٧ وفقاً لأحكام قانون الاستثمار رقم (٢٣٠) لسنة ١٩٨٩ ولائحته التنفيذية والذي حل محله القانون رقم (٧٢) لسنة ٢٠١٧، وكذلك وفقاً لأحكام القانون رقم (٩٥) لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية بغرض العمل في مجال التأجير التمويلي وفقاً للمادة الثانية من القانون رقم (٩٥) لسنة ١٩٩٥، والذي حل محله القانون رقم (١٧٦) لسنة ٢٠١٨.
٤/١ - غرض الشركة : العمل في نشاط التأجير التمويلي والخدمات المرتبطة به وفقاً لأحكام القانون رقم (١٧٦) لسنة ٢٠١٨.
٥/١ - مدة الشركة : ويجوز للشركة مزاولة أنشطة مالية غير مصرفية بعد الحصول على الموافقات والتراخيص اللازمة من الهيئة العامة للرقابة المالية، كما يجوز للشركة أن تساهم أو تشارك بأى وجه من الوجوه مع الشركات وغيرها التي تزاول أعمالاً شبيهة بأعمالها أو التي تعاونها على تحقيق غرضها في مصر أو في الخارج، كما يجوز لها أن تندمج فيها أو تشتريها أو تلحقها بها طبقاً لأحكام القانون.
٦/١ - مقر الشركة : المدة المحددة للشركة خمسة وعشرون سنة تبدأ من تاريخ قيد الشركة في السجل التجاري في ١٩٩٧/٣/٣٠ وحتى ٢٠٢٢/٣/٢٩، وتم تجديد مدة الشركة لمدة خمسة وعشرون سنة تبدأ من ٢٠٢٢/٣/٢٩ وتنتهي في ٢٠٤٧/٣/٢٨.
٧/١ - سجل تجاري : ٩ شارع عبد المنعم رياض - المهندسين - الجيزة.
٨/١ - السنة المالية : رقم ١١٢٤٦٩ - الاستثمار - القاهرة.
تبدأ السنة المالية في أول يناير وتنتهي في ٣١ ديسمبر من كل عام.

٢ - السياسات المحاسبية :-

١/٢ - أسس إعداد القوائم المالية :-

أعدت القوائم المالية وفقاً لمتطلبات كل من معايير المحاسبة المصرية الصادرة بقرار وزير الاستثمار رقم (١١٠) لسنة ٢٠١٥ والواجبة التطبيق اعتباراً من ٢٠١٦/١/١، والتعديلات التي تمت عليها بالقرار الصادر من وزيرة الاستثمار والتعاون الدولي رقم (٦٩) لسنة ٢٠١٩، وكذلك طبقاً للنظم والقوانين واللوائح المصرية السارية ذات العلاقة بالنشاط، حيث تم إعداد القوائم المالية بناء على التعليمات الصادرة في القانون رقم (١٧٦) بتاريخ ١٤ أغسطس ٢٠١٨ بشأن تنظيم نشاطي التأجير التمويلي والتخصيم، والتي نصت على إلغاء العمل بالقانون رقم (٩٥) لسنة ١٩٩٥ الخاص بالتأجير التمويلي.

٢/٢ - معايير المحاسبة المصرية ذات الصلة المعدلة :-

- ١/٢/٢ - تم إصدار معيار المحاسبة المصري رقم (٤٩) "عقود التأجير" بناء على قرار وزارة الاستثمار والتعاون الدولي رقم (٦٩) لسنة ٢٠١٩ بتاريخ ٧ أبريل لسنة ٢٠١٩، لتعديل بعض أحكام معايير المحاسبة المصرية، والذي تم بموجبه إلغاء معيار المحاسبة المصري رقم (٢٠) "القواعد والمعايير المحاسبية المتعلقة بعمليات التأجير التمويلي" وإستبداله بمعيار المحاسبة المصري رقم (٤٩) "عقود التأجير".
٢/٢/٢ - ويشير الملحق (ج) من هذا المعيار إلي بدء تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (٤٩) على الفترات المالية التي تبدأ في أو بعد يناير ٢٠٢٠.
٣/٢/٢ - قامت الشركة بالبدء في تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (٤٩) اعتباراً من السنة المالية المنتهية في ٢٠١٩/١٢/٣١.

٣/٢ - أهم التغييرات في السياسات المحاسبية:-

معيار المحاسبة المصري رقم (٤٧) " الأدوات المالية " :

١/٣/٢ - حدد المعيار المحاسبي المصري رقم (٤٧) " الأدوات المالية " متطلبات تحقق وقياس الأصول المالية والالتزامات المالية وبعض عقود شراء أو بيع البنود غير المالية باستثناء الحقوق والالتزامات التي تترتب بموجب عقود الإيجار، والتي ينطبق عليها المعيار المحاسبي المصري رقم (٤٩) "عقود الإيجار".

ومع ذلك، فإن ذمم الإيجار المدينة المعترف بها من قبل المؤجر تخضع لمتطلبات إلغاء الاعتراف وانخفاض القيمة - طبقاً لهذا المعيار، والذي حل محل المعيار المحاسبي المصري رقم (٢٦) "الأدوات المالية - الاعتراف والقياس"

٢/٣/٢ - الاعتراف الأولي

تعترف الشركة مبدئياً بالأصول المالية والالتزامات المالية عندما تصبح طرفاً في الاحكام التعاقدية للأدوات المالية.

٣/٣/٢ - تصنيف وقياس الأصول المالية والالتزامات المالية

يعتمد تصنيف الأصول المالية بموجب المعيار المحاسبي المصري رقم (٤٧) " الأدوات المالية " بشكل عام على نموذج الأعمال الذي يتم فيه إدارة الأصل المالي وخصائص التدفقات النقدية التعاقدية الخاصة به.

هذا وقد الغى المعيار المحاسبي المصري رقم (٤٧) " الأدوات المالية " فئات التصنيف لأصول المالية التي وردت في المعيار المحاسبي المصري رقم (٢٦) "الأدوات المالية - الاعتراف والقياس"

ومع ذلك فإن المعيار المحاسبي المصري رقم (٤٧) " الأدوات المالية " احتفظ إلي حد كبير بالمتطلبات التي كانت قائمة في المعيار المحاسبي رقم (٢٦) " الأدوات المالية - الاعتراف والقياس" لتصنيف وقياس الالتزامات المالية.

ويحتوي المعيار المحاسبي رقم (٤٧) " الأدوات المالية " على ثلاث فئات رئيسية لتصنيف الأصول المالية :

• الفئة الأولى : أصول مالية تقاس بالتكلفة المستهلكة :

- وهي المحتفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية والتي تتمثل في أصل مبلغ الإستثمار والعوائد، مع مراعاة أنه لا يجب أن يكون هدف نموذج الأعمال عند الإقتناء هو التخلص من هذه الأدوات الا في الحدود التي يسمح بها المعيار.

- هذا ولا تخضع هذه الفئة من التصنيف لمتطلبات قياس القيمة العادلة، بل تخضع لمتطلبات قياس خسائر الإنتمان المتوقعة.

- ويسجل العائد المحقق على هذه الأدوات في قائمة الأرباح والخسائر.

• الفئة الثانية : أصول مالية تقاس بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر :

- وهي الأصول التي يكون هدف نموذج الأعمال الخاص بها تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية والبيع.

- ويتم قياس هذه الأدوات بالقيمة العادلة، وتسجل التغييرات اللاحقة في القيمة العادلة في قائمة الدخل الشامل الآخر.

- ويسجل العائد على هذه الأدوات في قائمة الأرباح والخسائر.

- وفي حالة انخفاض القيمة العادلة لأحد أدوات الدين عن تكلفتها، فتخضع هذه الأداة إلى حساب الخسائر الإنتمانية المتوقعة، حيث تسجل الخسائر الإنتمانية المتوقعة في قائمة

الأرباح والخسائر، وباقي التغييرات تسجل في قائمة الدخل الشامل الآخر.

- وعند التخلص من هذه الأصول أو إلغاء الاعتراف بها، يتم ترحيل الرصيد المتراكم الخاص بفروق التغير في القيمة العادلة المسجل في الدخل الشامل الآخر إلى قائمة الأرباح والخسائر إذا كانت أدوات دين، أما في حالة أدوات حقوق الملكية فيتم تحويل فروق التغير في القيمة العادلة إلى الأرباح المحتجزة مباشرة ضمن حقوق المساهمين.

● **الفئة الثالثة : أصول مالية تقاس بالقيمة العادلة من خلال الأرباح و الخسائر :**

- وهي التي لا تدرج ضمن التصنيفين السابقين.
- وتسجل التغيرات اللاحقة في القيمة العادلة لهذه المجموعة في قائمة الأرباح والخسائر.
- ويسجل العائد المستحق على هذه الأدوات في قائمة الأرباح والخسائر، ولا تخضع هذه الأصول إلى قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة.
- ويجب على المنشأة عند الإعراف الأولى أن تقيس الأصل المالي بقيمته العادلة، في أي حالة من حالات التصنيف، بالإضافة إلى تكاليف المعاملة، إلا في حالة التصنيف كأصول بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.

٤/٣/٢ - إضمحلال قيمة الأصول

- استبدال المعيار المحاسبي المصري رقم (٤٧) "الأدوات المالية" نموذج "الخسائر المتكبدة" الذي كان قد ورد في المعيار المحاسبي المصري رقم (٢٦) "الأدوات المالية - الاعتراف والقياس" بنموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة (Expected Credit Loss (ECL).
- ينطبق نموذج إضمحلال القيمة الجديد على الأصول المالية المقاسة بالتكلفة المستهلكة والعملاء.
- بالنسبة لمديونيات العملاء التي انخفضت قيمتها، يتم تقدير خسائر الائتمان المتوقعة علي أنها الفرق بين جميع التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة للشركة وفقاً للعقد وجميع التدفقات النقدية التي تتوقع الشركة استلامها، مخصومة بسعر الفائدة الفعلي الأصلي طبقاً للعقد المبرم وفقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (٤٩) " عقود الإيجار".
- الخسائر الائتمانية المتوقعة هي تقدير مرجح لخسائر الائتمان، ويتم قياسها أخذاً في الاعتبار التدفقات النقدية المتوقعة استلامها، واحتمالية التعثر ومعدل الخسارة عند التعثر (أي حجم الخسارة إذا كان هناك تعثر)، ويستند هذا التقييم إلي بيانات التأخير التاريخية المعدلة بواسطة عوامل محددة للعملاء والمعلومات المستقبلية التي تشمل عوامل الاقتصاد الكلي.

- وتحدد الشركة القيم المعرضة للخسائر الائتمانية المتوقعة بناء علي عدد أيام التأخير والتي يتم تحديدها للتنبؤ بمقدار مخاطر الخسارة وفقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (٤٧) " الأدوات المالية".

- ينتج عن محددات الخسائر الائتمانية المتوقعة (إحتمالية التعثر - القيمة المعرضة للخسائر الائتمانية المتوقعة - معدل الخسارة عند التعثر) ثلاثة سيناريوهات:-
حيث يتم حساب الخسائر الائتمانية المتوقعة المرجحة علي ثلاثة مستويات (الاساسي - الأفضل - الأسوء) لجميع المراحل الثلاثة (١٢ شهراً وخسارة الائتمان المتوقعة علي مدى العمر).

- ويتم شطب مديونية العملاء (أما جزئياً أو كلياً) عندما لا يكون هناك توقع معقول لاسترداد الأصل المالي بأكمله، أو جزء منه، وذلك عندما تقرر الشركة أن المستأجر ليس لديه أصول أو مصادر دخل يمكن أن تولد تدفقات نقدية كافية لسداد المبالغ الخاضعة للشطب.

- ويتم إجراء هذا التقييم على مستوى فردي لكل عميل.
- ويتم تضمين عمليات استرداد المبالغ التي تم شطبها سابقاً ضمن "خسائر اضمحلال قيمة الأدوات المالية" في قائمة الأرباح والخسائر والدخل الشامل الأخر.
- ويمكن ان تظل الأصول المالية التي تم شطبها خاضعة للإجراءات القانونية تطبيقاً لإجراءات الشركة لاسترداد المبالغ المستحقة.

٥/٣/٢ - إلغاء الإعراف

- الأصول المالية

تقوم الشركة بإلغاء الإعراف بالأصل المالي عندما :

- تنتهي الحقوق التعاقدية للتدفقات النقدية من هذا الأصل المالي.
- أو عندما تقوم الشركة بتحويل حقوق إستلام التدفقات النقدية التعاقدية في معاملة يتم فيها تحويل جميع مخاطر ومزايا ملكية الأصل المالي بشكل كبير أو التي لا تقوم فيها الشركة بتحويل أو الاحتفاظ بشكل جوهري بجميع مخاطر ومزايا الملكية ولا تحتفظ بالسيطرة على الأصل المالي.

- الإلتزامات المالية

- تلغى الشركة الإعتراف بالإلتزام مالى عندما يتم إعفائها من إلتزاماتها التعاقدية أو إلغائها أو عند إنتهاء صلاحيتها.
- وتقوم الشركة أيضاً بإلغاء الإعتراف بالإلتزام مالى عندما يتم تعديل شروطه وتكون التدفقات النقدية للإلتزام المعدل مختلفة بشكل جوهري، وفى هذه الحالة يتم الإعتراف بالإلتزام المالى الجديد بناء على الشروط المعدلة بالقيمة العادلة.
- وعند إستبعاد الإلتزام المالى يتم الإعتراف بالفرق بين المبلغ المسجل والمبلغ المدفوع (بما فى ذلك أى أصول غير نقدية محولة أو إلتزامات متحملة) فى الربح أو الخسارة.

٤/٢ - إثبات العمليات بالدفاتر :-

- ١/٤/٢ - عملة التعامل والعرض:- يتم إثبات جميع العمليات بالجنيه المصرى، والذي يمثل عملة التعامل للشركة والعملة المستخدمة فى عرض قوائمها المالية .
- ٢/٤/٢ - الاعتراف الأولي بالمعاملات : فى تاريخ المعاملة يتم تحويل المعاملات بالعملات الأجنبية إلى عملة القيد وهى الجنيه المصرى وفقاً لسعر الصرف السائد وقت المعاملة.
- ٣/٤/٢ - الإعتراف بفروق العملة خلال الفترة: تقوم الشركة بإدراج فروق العملة الناتجة عن المعاملات خلال الفترة المالية بقائمة الدخل فى الفترة المالية التى تنشأ وتتحقق فيها هذه الفروق، استناداً إلى ما ورد فى الفقرة رقم (٢٨) من المعيار المحاسبى المصرى رقم (١٣) المعدل - أثار التغيرات فى أسعار صرف العملات الأجنبية، والتي قررت إعتراف المنشأة بفروق العملة الناتجة عن تسوية البنود ذات الطبيعة النقدية باستخدام أسعار صرف تختلف عن تلك التى استخدمت فى ترجمتها عند الإعتراف الأولى فى نفس الفترة، أو فى قوائم مالية سابقة، وذلك ضمن قائمة الدخل المعدة عن الفترة التى تنشأ فيها هذه الفروق.

٤/٤/٢ - الإعتراف بفروق العملة فى نهاية كل فترة مالية: فى نهاية كل فترة مالية يتم إعادة تقييم

البنود ذات الطبيعة النقدية - والمحددة فى الفقرة رقم (٨) من معيار المحاسبة المصرى رقم (١٣) المعدل : أثار التغيرات فى أسعار صرف العملات الأجنبية - كالنقدية المحتفظ بها والأصول التى سوف تحصل والإلتزامات التى سوف تدفع بعملات أجنبية تختلف عن عملة القيد فى الدفاتر باستخدام سعر الإقفال وهو سعر الصرف السائد فى تاريخ نهاية الفترة، حسبما تتطلب الفقرة (٢٣ - أ) من معيار المحاسبة المصرى رقم (١٣) المعدل المشار إليه، ويتم الإعتراف بصافى هذه الفروق ضمن قائمة الدخل.

٥/٤/٢ - أدرجت الشركة بقائمة الدخل عن الفترة المالية المنتهية فى ٢٠٢٢/٩/٣٠ أرباح فروق تقييم العملة ناتجة عن المعاملات خلال الفترة وعن إعادة التقييم فى تاريخ إعداد القوائم المالية بقيمة قدرها ٤٦١٦٦٦٣٦ جنيهاً مصرياً.

٥/٢ - الأصول الثابتة :-

- ١/٥/٢ - الإعتراف والقياس الأولي : يتم إثبات الأصول الثابتة بالدفاتر بالتكلفة التاريخية ، وهذه التكلفة التاريخية تشتمل على كافة التكاليف والنفقات المرتبطة بإنشاء أو باقتناء الأصول حتى وصولها إلى المرحلة التى تجعلها قابلة للعمل وللإستخدام فى مزاوله النشاط، وتشمل هذه التكاليف تكلفة الخامات والعمالة المباشرة والتكاليف المباشرة الأخرى التى تستلزمها تلك الأصول لتصل إلى حالتها التشغيلية، وفى موقعها المحدد للغرض الذى أقتنيت من أجله، كما تشمل تكلفة تسوية الموقع الذى توجد به تلك الأصول، وتكلفة فوائد القروض المرسمة.
- هذا وإذا كانت المكونات الجوهرية لبند من بنود الأصول الثابتة لها اعمار إنتاجية مختلفة، فإنه يتم المحاسبة عنها كبنود مستقلة (مكونات رئيسية) ضمن تلك الأصول الثابتة.
- ٢/٥/٢ - التكاليف اللاحقة على الإقتناء: تتضمن التكلفة الدفترية للأصول الثابتة تكلفة إحلال جزء أو مكون من مكونات تلك الأصول عندما يكون من المتوقع الحصول على منافع إقتصادية مستقبلية كنتيجة لإنفاق تلك التكلفة وكذلك عندما يمكن قياس التكلفة بدرجة عالية من الدقة.
- هذا ويتم الإعتراف بالتكاليف الأخرى اللاحقة على الإقتناء بقائمة الدخل كمصروفات عند تكبدها.

٣/٥/٢- إستبعاد الأصول الثابتة: يتم إستبعاد الأصول الثابتة عند التخلص منها أو عند عدم توقع الحصول علي أي منافع إقتصادية مستقبلية من إستخدامها أو بيعها في المستقبل. ويتم الإعراف بأي أرباح أو خسائر تنشأ عند إستبعاد الأصل في قائمة الدخل في الفترة التي يتم فيها إستبعاد الأصل.

٤/٥/٢- العرض في الميزانية: يظهر رصيد الأصول الثابتة في الميزانية بعد خصم مجمع الإهلاك ومجمع خسائر الإضمحلال، ويتم إستبعاد تكلفة الأصول ومجمع الإهلاك ومجمع خسائر الإضمحلال عند بيع الأصول الثابتة أو التخلص منها، ويتم إثبات اية أرباح أو خسائر نتيجة ذلك في قائمة الدخل.

٦/٢- الإهلاك :-

١/٦/٢- القيمة القابلة للإهلاك:- يتم تحديد القيمة القابلة للإهلاك في ضوء تكلفة الأصل الثابت بعد إستبعاد القيمة التخريدية له في نهاية عمره الإنتاجي المقدر.

٢/٦/٢- طريقة ومعدلات حساب الإهلاك:- يتم حساب الإهلاك ، لتحمله علي قائمة الدخل - بطريقة القسط الثابت لكافة الأصول الثابتة المستخدمة في نشاط الشركة - فيما عدا الأراضي فلا يتم اهلاكها - وذلك وفقاً للمعدلات المتعارف عليها المحددة في ضوء الأعمار الإنتاجية المقدره لكأ، نوع منها، وهي علي النحو التالي:

المعدل السنوي للإهلاك	العمر الإنتاجي المقدر بالعام	بيان
٥%	٢٠	- المباني والإنشاءات
٢٠%	٥	- السيارات ووسائل النقل والانتقال
١٠%	١٠	- الأثاث والتجهيزات
٣٣,٣%	٣	- أجهزة كمبيوتر وحاسب آلي وآلات تصوير
١٢%	٨,٣	- أجهزة تكييف

٣/٦/٢- تتم مراجعة الأعمار الإنتاجية للأصول في نهاية كل سنة مالية ، ويمكن تعديلها إذا ما استلزم الأمر ذلك نتيجة حدوث تغيير جوهري في أسلوب الحصول علي المنافع الإقتصادية من تلك الأصول.

٧/٢- الإنخفاض في قيمة الأصول :-

١/٧/٢- يتم مراجعة القيمة الدفترية للأصول المملوكة للشركة في تاريخ إعداد قائمة المركز المالي لتحديد ما إذا كان هناك أي مؤشرات تدل على حدوث انخفاض في قيمتها ، وفي حالة وجود تلك المؤشرات ، يتم إعداد الدراسات اللازمة لتحديد القيمة الاستردادية المتوقعة لها.

٢/٧/٢- هذا ويتم إثبات خسائر الانخفاض في قيمة الأصول في حالة زيادة القيمة الدفترية للأصول عن القيمة الاستردادية ، ويتم إدراج خسائر الانخفاض في قيمة الأصول بقائمة الدخل.

٣/٧/٢- وفي حالة ارتفاع القيمة الاستردادية لقيمة الأصول يتم رد خسائر الانخفاض في قيمة الأصول، وذلك فقط في حدود عدم زيادة قيمتها الدفترية ، والتي تم تحديدها بعد خصم الإهلاك والاستهلاك، ودون خصم الانخفاض في قيمة الأصول.

٤/٧/٢- لم تدرج الشركة بقائمة الدخل عن الفترة المالية المنتهية في ٢٠٢٢/٩/٣٠، خسائر إضمحلال في قيمة أصول غير متداولة أخرى محتفظ بها بغرض التأجير، بالمقارنة بمبلغ ٩٥٤٣٠٠٨ جنيه مصري، كانت قد ادرجت في قائمة الدخل المعدة عن الفترة المالية المنتهية في ٢٠٢١/٩/٣٠.

٨/٢- أصول "حق الإنتفاع" :-

١/٨/٢- الإعتراف والقياس الأولي :

يتم إثبات أصل "حق الإنتفاع" بالتكلفة، وتتكون التكلفة من :

- أ- مبلغ القياس الأولي للإلتزام عقد التأجير.
- ب- أي دفعات عقد تأجير تمت في أو قبل تاريخ عقد التأجير ناقصاً أي حوافز إيجار مستلمة.
- ج- أي تكاليف مباشرة أولية متكبدة بواسطة المستأجر.
- د- تقدير للتكاليف التي سينكبدها المستأجر في تفكيك وإزالة الأصل محل العقد، وإعادة الموقع الذي يوجد فيه إلى الحالة الأصلية أو إعادة الأصل نفسه إلى الحالة المطلوبة وفقاً لأحكام وشروط إعادة التأجير.

٢/٨/٢- القياس اللاحق لأصل "حق الإنتفاع" :

يتم القياس اللاحق لأصل "حق الإنتفاع" بالتكلفة، مطروحاً منها :

- أ- أي مجمع إهلاك وأي مجمع خسائر إضمحلال في القيمة خلال الفترة.
- ب- ومعدلة بأي تغير في الإلتزام عقد التأجير.

٣/٨/٢- الإستهلاك :

أ) يتم إستهلاك أصل "حق الإنتفاع" من تاريخ بداية عقد التأجير إلى نهاية العمر الإنتاجي لأصل "حق الإنتفاع" أو نهاية مدة عقد التأجير أيهما أقرب.

ب) وفي حالة ما إذا كان المستأجر سيمارس خيار الشراء فيتم إستهلاك أصل "حق الإنتفاع" من بداية عقد التأجير وحتى نهاية العمر الإنتاجي للأصل.

<u>الأصل</u>	<u>مدة الإستهلاك</u>
سيارات	٥ سنوات

٩/٢- الأصول غير المتداولة الأخرى المحتفظ بها بغرض التأجير :-

١/٩/٢- تتضمن الأصول غير المتداولة المحتفظ بها بغرض التأجير ما يلي :

- مباني وإنشاءات أي أصول عقارية.

- آلات ومعدات.

- وسائل نقل وانتقالات.

٢/٩/٢- نظراً لأن الآلات والمعدات وكذلك وسائل النقل والانتقال والمبوية على أنها أصول غير

متداولة محتفظ بها بغرض التأجير، ولا تعد من الأصول الثابتة التي يتناولها المعيار رقم

(١٠) - فقرة (٦)، والتي حددت الأصول الثابتة بالبنود الملموسة التي تحتفظ بها المنشأة

لاستخدامها في إنتاج أو توريد السلع أو الخدمات أو في أغراضها الإدارية، لذلك لا يتم

حساب إهلاك لها.

٣/٩/٢- في حالة المباني والإنشاءات ولكونها لا تدخل ضمن الاستثمارات العقارية التي يتعين

معالجتها طبقاً لما تحدد بالمعيار رقم (٣٤) - فقرة (٩) - بند (هـ)، والتي ورد بشأنها " لا

تعتبر استثمارات عقارية، ومن ثم تقع خارج نطاق المعيار رقم (٣٤) : العقارات التي يتم

تأجيرها للغير إيجاراً تمويلياً"، لذلك أيضاً لا يتم حساب إهلاك لها.

٤/٩/٢- ولكن يتم تقييم هذه الأصول غير المتداولة والمحتفظ بها بغرض التأجير بصفة دورية

بأنواعها الثلاثة، بالقيمة العادلة وتحمل الخسائر الناتجة عن إعادة التقييم (أي خسائر

الانخفاض في القيمة الخاصة بها) بقائمة الدخل (الأرباح أو الخسائر).

٥/٩/٢- بالنسبة للأصول المستردة من العملاء نتيجة لعدم تكملة عقود التأجير، والمتوقفة عن

التشغيل والإستخدام، يتم حساب الإهلاك لها بنصف معدل الإهلاك السنوي لتلك الأصول،

ويتم إدراجها بقائمة المركز المالي كأصول ثابتة بغرض التأجير، ويتم تقييمها بصفة دورية

وتحمل خسائر التقييم بقائمة الدخل (قائمة الأرباح أو الخسائر).

١٠/٢- الأصول غير المتداولة المحتفظ بها بغرض البيع :-

١/١٠/٢- يتم تبويب الأصول غير المتداولة أو المجموعة الجاري التخلص منها كأصول محتفظ

بها لغرض البيع إذا كان من المتوقع أن يتم إسترداد قيمتها الدفترية - بشكل أساسي - من

صفقة بيع وليس الإستمرار في إستخدامها.

٢/١٠/٢- ويتم إثبات الأصل غير المتداول أو المجموعة الجاري التخلص منها والمبوية كأصول

محتفظ بها لغرض البيع على أساس القيمة الدفترية أو القيمة العادلة مخصوماً منها تكاليف

البيع أيهما أقل.

١١/٢ - الاستثمارات المالية في شركات شقيقة :-

١/١١/٢ - يتم إثبات الاستثمارات المالية في شركات شقيقة بالتكلفة، متضمنة تكلفة الإقتناء.
٢/١١/٢ - وفي تاريخ إعداد القوائم المالية تقوم الشركة بتقييم هذه الاستثمارات، وفي حالة وجود انخفاض غير مؤقت في قيمتها، نتيجة انخفاض أو إضمحلال القيمة القابلة للإسترداد من الاستثمار عن قيمته الدفترية، يتم تخفيض قيمتها الدفترية بقيمة هذا الانخفاض أو خسائر الإضمحلال، وتحمله على قائمة الدخل (الأرباح أو الخسائر)، وذلك لكل استثمار على حدة.

١٢/٢ - الاستثمارات المالية المتاحة للبيع :-

١/١٢/٢ - عند الإعراف الأولى يتم إثبات الاستثمارات المالية المتاحة للبيع بقيمتها العادلة بالإضافة إلى تكلفة المعاملة المرتبطة مباشرة باقتناء أو إصدار الأصل المالي.
٢/١٢/٢ - بعد الإعراف الأولى يتم قياسها بالقيمة العادلة، ويتم الإعراف بالتغيرات في القيمة العادلة بخلاف خسائر الإضمحلال وأثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية لأدوات الدين ضمن بنود الدخل الشامل الآخر، وتجمع في احتياطي خاص بالقيمة العادلة (باستثناء الاستثمارات التي ليس لها سعر سوق مسجل بالبورصة في سوق نشط فيتم قياسها بالتكلفة مخصصاً منها خسائر الإضمحلال).
٣/١٢/٢ - وعند إستبعاد هذه الاستثمارات يتم إعادة تبويب الأرباح أو الخسائر المتراكمة المعترف بها ضمن بنود الدخل الشامل الآخر سابقاً إلى الأرباح والخسائر.
٤/١٢/٢ - ويتم الإعراف بخسائر الإضمحلال في الاستثمارات المالية المتاحة للبيع بإعادة تبويب الخسائر التي تم الإعراف بها سابقاً ضمن بنود الدخل الشامل الآخر والمجمعة في احتياطي القيمة العادلة ويعترف بها في قائمة الدخل (الأرباح أو الخسائر)، ويمثل مبلغ الخسارة المجمعة المستبعدة من حقوق الملكية والمعترف به في قائمة الدخل (الأرباح أو الخسائر) الفرق بين تكلفة الإقتناء (بالصافي بعد أي استهلاك أو سداد أي من أصل المبلغ) والقيمة العادلة مخصصاً منها أي خسارة في إضمحلال القيمة لهذا الأصل المالي والتي سبق الإعراف بها في قائمة الدخل (الأرباح أو الخسائر).
٥/١٢/٢ - عند زيادة القيمة العادلة لأداة دين مبيعة كمتاحة للبيع في أي فترة لاحقة، وكانت هذه الزيادة ذات علاقة بدرجة موضوعية بحدث وقع بعد الاعتراف بخسارة اضمحلال القيمة في قائمة الدخل (الأرباح أو الخسارة)، عندئذ يتم رد خسارة اضمحلال القيمة هذه في قائمة الدخل (الأرباح أو الخسائر).
٦/١٢/٢ - لا يتم رد خسائر اضمحلال القيمة المعترف بها في الأرباح أو الخسائر بالنسبة لأي استثمار في أداة حقوق الملكية مبوب كمتاح للبيع في الأرباح أو الخسائر.

١٣/٢ - الإضمحلال في قيمة الأصول المالية :-

١/١٣/٢ - تطبق الشركة منهجاً من ثلاث مراحل لقياس الخسائر الإنتمانية المتوقعة والتي تترتب على الأصول المالية المثبتة بالتكلفة المستهلكة، وكذلك عن أدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، حيث يتم إنتقال الأصول بين المراحل الثلاث التالية إستناداً إلى التغير في جودة الإنتمان منذ الاعتراف الأولى بها.
٢/١٣/٢ - المرحلة الأولى : خسارة الإنتمان المتوقعة على مدى ١٢ شهراً :
- تتضمن المرحلة الأولى الأصول المالية التي لا تنطوي عند الإعراف الأولى على زيادة جوهرية في مخاطر الإنتمان منذ الاعتراف الأولى، أو التي تنطوي على مخاطر إنتمانية منخفضة نسبياً بالنسبة لهذه الأصول .
- ويتم الإعراف بالخسائر الإنتمانية المتوقعة على مدى ١٢ شهراً وتحسب الفائدة على إجمالي القيمة الدفترية للأصول (بدون خصم مخصص الإنتمان).
- وتكون الخسائر الإنتمانية المتوقعة على مدى ١٢ شهراً هي الخسائر الإنتمانية المتوقعة التي قد تنتج من حالات إخفاق محتملة خلال ١٢ شهراً بعد تاريخ إعداد القوائم المالية.

٣/١٣/٢- المرحلة الثانية : خسارة الإئتمان المتوقعة على مدى الحياة - مع عدم اضمحلال قيمة

الإئتمان :

- تتضمن المرحلة الثانية الأصول المالية التي تلحق بها زيادة جوهرية في مخاطر الإئتمان منذ الاعتراف الأولى، ولكن لا يوجد دليل موضوعي على اضمحلال القيمة .
- ويتم الاعتراف بخسائر الإئتمان المتوقعة على مدى الحياة لتلك الأصول المالية، ولكن يستمر حساب الفائدة على إجمالي القيمة الدفترية للأصول.
- وتكون خسائر الإئتمان المتوقعة على مدى الحياة هي الخسائر الإئتمانية المتوقعة الناتجة من جميع حالات الإخفاق الممكنة على مدى العمر المتوقع للأداة المالية.

٤/١٣/٢- المرحلة الثالثة : خسارة الإئتمان المتوقعة على مدى الحياة - مع اضمحلال قيمة

الإئتمان :

- تتضمن المرحلة الثالثة الأصول المالية التي يوجد بها دليل موضوعي على انخفاض القيمة الخاصة بها في تاريخ القوائم المالية.
- وبالنسبة لهذه الأصول يتم الاعتراف بخسائر الإئتمان المتوقعة على مدى الحياة.

١٤/٢- عملاء التأجير التمويلي :-

١/١٤/٢- الاعتراف الأولى بعملاء التأجير التمويلي:-

أ- تتطلب الفقرة (٦٦) من المعيار (٤٩) تصنيف كل عقد تأجير عند نشأته، ويتم إعادة النظر في التصنيف فقط إذا كان هناك تعديل في عقد التأجير. مع مراعاة أن التغييرات في التقديرات الخاصة بالعمر الإقتصادي أو القيمة المتبقية للأصل محل العقد، أو التغييرات في الظروف كحالة تعثر المستأجر في السداد، لا تنشئ تصنيفاً جديداً لعقد التأجير.

ب- يجب علي المؤجر الاعتراف الأولى بالعملاء في تاريخ بداية عقد التأجير بالقيمة العادلة للعلاء، والتي تتمثل في المبالغ المستحقة التحصيل منهم بموجب عقد التأجير التمويلي للأصول المحتفظ بها بموجب عقد التأجير التمويلي، وذلك بما يعادل صافي القيمة الإستثمارية للأصول المحتفظ بها بموجب عقد التأجير التمويلي (معيار ٤٩)- (فقرة ٦٧)).

ج- في تاريخ بداية عقد الإيجار تشمل دفعات الإيجار المدرجة في قياس صافي الإستثمار في عقد التأجير، كل من الآتي:

- الدفعات الإيجارية الثابتة في جوهرها ناقصاً أي حوافز إيجار مستحقة الدفع علي النحو المبين في الفقرة (١٧٠) والفقرة (ب ٤٢) من المعيار رقم (٤٩).

- الدفعات الإيجارية المتغيرة، والتي تعتمد علي مؤشر أو معدل، ويتم قياسها باستخدام هذا المؤشر أو المعدل، كما في تاريخ بداية عقد التأجير (الفقرة (ب ٧٠)).

ومثال ذلك الدفعات المربوطة بمعدل فائدة إرشادي (مثل سعر الليبور) أو الدفعات المربوطة بمؤشر مثل سعر المستهلك، أو الدفعات التي تعكس التغيرات في معدلات التأجير السوقية (فقرة ٢٨)).

- أي ضمانات للقيمة المتبقية مقدمة للمؤجر بواسطة المستأجر أو من طرف ذي علاقة بالمستأجر أو من طرف ثالث ليس له علاقة بالمؤجر، وله القدرة المالية للوفاء بالالتزامات بموجب الضمان (ملحق (أ) - مفهوم مصطلح دفعات الإيجار).

- سعر ممارسة خيار الشراء إذا كان المستأجر متأكدا بصورة معقولة من ممارسة هذا الخيار، وهذا السعر يتم تقييمه اخذاً في الإعتبار العوامل المبينه في الفقرة (ب- ٣٧).

- دفعات غرامات لإنهاء عقد التأجير، إذا كانت مدة عقد الإيجار تعكس ممارسة المستأجر خيار انهاء عقد التأجير.

د - يتم في تاريخ بداية عقد التأجير الاعتراف لكل عقد تأجير من عقود التأجير التمويلية طبقاً للفقرة (٧١) من المعيار (٤٩) بما يلي :-

- الإيراد بإعتباره القيمة العادلة للأصل محل العقد، أو القيمة الحالية لدفعات الإيجار المستحقة للمؤجر مخصومة باستخدام معدل الفائدة السوقي، أيهما أقل.

- تكلفة البيع بإعتبارها التكلفة، أو المبلغ الدفترية إذا كان مختلفاً، للأصل محل العقد ناقصا القيمة الحالية للقيمة المتبقية غير المضمونة.

- ربح أو خسارة البيع (بإعتبارها الفرق بين الإيراد وتكلفة البيع) .

(٣٥/١٤)

٢/١٤-٢ - القياس اللاحق :-

- أ- يجب على المؤجر تقييم تصنيف كافة المستأجرين والأصول المؤجرة بصفة دورية.
- ب- يجب على المؤجر الاعتراف بدخل التمويل علي مدي مدة عقد التأجير، علي أساس نمط يعكس معدل عائد دوري ثابت لصافي استثمار المؤجر في عقد التأجير (فقرة (٧٥)).
- ج- ويهدف المؤجر إلي توزيع إيرادات التمويل علي مدي مدة عقد الإيجار، علي أساس منتظم ومنطقي، ويجب علي المؤجر تطبيق دفعات الإيجار المتعلقة بالفترة مقابل إجمالي الاستثمار في عقد التأجير لتخفيض كل من أصل المبلغ وإيراد التمويل غير المحقق (فقرة (٧٦)).

٢/١٤-٣ - عرض عملاء التأجير التمويلي:-

يتم عرض رصيد عملاء التأجير التمويلي في قائمة المركز المالي، باعتبارها مبالغ مستحقة التحصيل منهم نتيجة منحهم حق استخدام الأصل محل العقد خلال مدة عقد التأجير مخصصاً منها كل من (الإضمحلال في قيمة عملاء التأجير التمويلي- المخصص العام)، وذلك بعد التأكد من توافر ضمان أساسي للحصول علي القيمة الإيجارية من المستأجر.

٢/١٥-١ - الأصول المتداولة :-

٢/١٥-١ - يتم تبويب الأصل علي أنه أصل متداول عندما تتوافر فيه أحد الشروط التالية :

- ١- عندما يكون من المتوقع أن تتحقق قيمته أو يكون محتفظاً به بغرض البيع أو الاستخدام خلال دورة التشغيل المعتادة للمنشأة.
 - ٢- عندما يحتفظ به أساساً لغرض الإتجار.
 - ٣- يتوقع تحقق قيمته خلال اثني عشر شهراً من تاريخ الميزانية.
 - ٤- إذا كان الأصل يتمثل في نقدية أو ما في حكمها، ما لم يكن هناك قيود تمنع تبادله أو استخدامه في سداد التزام لمدة اثني عشر شهراً علي الأقل بعد تاريخ الميزانية.
- ٢/١٥-٢ - وعلى المنشأة تبويب كافة الأصول الأخرى بخلاف ما ذكر بعاليه كأصول غير متداولة.

٢/١٦-١ - العملاء والمدينون وأوراق القبض والحسابات والأرصدة المدينة الأخرى :-

يتم تسجيل المدينين وأوراق القبض والحسابات المدينة الأخرى بالقيمة الاسمية مخصصاً منها أية مبالغ من المتوقع عدم تحصيلها، ويتم تبويبها ضمن الأصول المتداولة، وذلك في ضوء ما قررته الفقرتان رقمي (٦١) و (٦٦ - ج) من المعيار المحاسبي المصري رقم (١) المعدل في شأن عرض القوائم المالية، وتبويب المبالغ المتوقع تحصيلها بعد أكثر من عام ضمن الأصول غير المتداولة أي طويلة الأجل.

٢/١٧ - النقدية وما في حكمها :-

لأغراض إعداد قائمة التدفقات النقدية تشمل النقدية وما في حكمها أرصدة النقدية بالصندوق والحسابات الجارية بالبنوك والودائع لأجل لدى البنوك التي تستحق خلال ثلاثة أشهر وأذون الخزنة التي تستحق خلال ثلاثة أشهر.

٢/١٨ - قائمة التدفقات النقدية :-

يتم إعداد قائمة التدفقات النقدية وفقاً للطريقة غير المباشرة.

٢/١٩ - الإلتزامات المتداولة :-

- يتم تبويب الإلتزام علي أنه إلتزام متداول في أي من الحالات التالية :
- ١- أن يكون من المتوقع تسويته خلال دورة التشغيل المعتادة للمنشأة.
 - ٢- أن يكون بغرض المتاجرة.
 - ٣- أن يكون الإلتزام مستحق التسوية خلال اثني عشر شهراً من تاريخ الميزانية.

٢/٢٠ - الإقتراض والمرابحات :-

٢/٢٠-١ - يتم الاعتراف مبدئياً بالإقتراض بالقيم التي تم استلامها، ويتم تبويب المبالغ التي تستحق خلال عام ضمن الإلتزامات المتداولة، وتلك التي تستحق بعد مدة تزيد عن عام، فيتم ادراجها ضمن الإلتزامات طويلة الأجل أي غير المتداولة، كذلك فإنه إن كان لدى الشركة الحق في تأجيل سداد رصيد القروض لمدة تزيد عن عام بعد تاريخ الميزانية، فيتم عرض رصيد القرض ضمن الإلتزامات طويلة الأجل.

٢٠٢٠/٢- ويتم قياس القروض والإقراض بفوائد بعد الاعتراف المبدئي على أساس التكلفة المستهلكة بطريقة معدل الفائدة الفعال، وتدرج الأرباح والخسائر الناتجة عن استبعاد الإلتزامات بالإضافة إلى عملية الاستهلاك بطريقة معدل الفائدة الفعال بقائمة الدخل (الأرباح أو الخسائر)، ويتم حساب التكلفة المستهلكة مع الأخذ في الاعتبار أى خصم أو علاوة عند الحصول على الإقراض والاعتاب أو التكاليف التي تكون جزءاً من معدل الفائدة الفعال، ويدرج الاستهلاك بمعدل الفائدة الفعال ضمن تكاليف التمويل في قائمة الدخل (الأرباح أو الخسائر).

٢١/٢- المخصصات :-

١/٢١/٢- يتم الاعتراف بالمخصصات واثبات تكوينها في حالة وجود التزام حتمي أو قانوني قائم أو التزام مستدل عليه من الظروف المحيطة نتيجة لحدث في الماضي، ويكون من المتوقع معه أن يترتب عليه تدفق لمنافع أو موارد اقتصادية يتم استخدامها لسداد وتسوية ذلك الإلتزام ، وعلى أن يكون من الممكن عمل تقدير موثوق به لمبلغ الإلتزام.

وإذا كان تأثير القيمة الزمنية للنقود جوهرياً فإنه يتم تحديد قيمة المخصصات بخصم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة بسعر خصم قبل الضريبة يعكس التقدير الحالي للقيمة الزمنية للنقود في السوق والمخاطر المتعلقة بالإلتزام إذا كان ذلك ملائماً.

٢/٢١/٢- هذا ويتم إعادة مراجعة ودراسة موقف رصيد المخصصات في تاريخ إعداد القوائم المالية الدورية، ويتم تعديلها إذا ما لزم الأمر لإظهار أفضل تقدير حالي.

٣/٢١/٢- يتم تكوين مخصص عام بنسبة ١% علي صافي القيمة الاستثمارية للمحفظة (والتي تمثل صافي القيمة الحالية لعقود التأجير التمويلي القائمة بالإضافة إلي الدفعات المقدمة لشراء أصول ثابتة مؤجرة) في تاريخ القوائم المالية بعد خصم صافي القيمة الاستثمارية للأصول المؤجرة بدون مخاطر مع عدم احتساب مخصص لعمليات تمويل البنوك نظراً لأن مخاطرها منعقدة.

وبناء علي محضر مجلس الإدارة بتاريخ ١٢ نوفمبر ٢٠١٥ فقد تقرر تخفيض المخصص العام من نسبة ٢% لتصبح ١% علي صافي القيمة الاستثمارية للمحفظة، وهذا يتفق مع سياسة المخصصات طبقاً لمتطلبات مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية المشار إليه أدناه.

- بموجب تعليمات مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية رقم (١٩١) لسنة ٢٠١٨ الصادرة بتاريخ ٢٠١٨/١٢/٣١ عدلت سياسة المخصصات لشركات التأجير التمويلي، وقد التزمت الشركة علي الفور بتطبيق تعليمات الهيئة في شأن سياسة المخصصات المطبقة وذلك علي النحو التالي :

• يتم تكوين مخصص علي الأرصدة المشكوك في تحصيلها وفقاً لمعدلات التأخير في التحصيل مقسمة لأربعة مستويات وفقاً لمدى درجة الانتظام في السداد لكل حالة علي حدة.

• حيث يتم تكوين مخصص للعملاء المتعثرين من الرصيد غير المغطي للأصول المؤجرة بالنسب الآتية:

١٠%	من الرصيد غير المغطي للأصول المؤجرة للعملاء المتأخرين عن السداد من ٩٠ إلي ١٨٠ يوم	-
٢٥%	من الرصيد غير المغطي للأصول المؤجرة للعملاء المتأخرين عن السداد من ١٨١ إلي ٢٧٥ يوم	ويتم تهميش العوائد فور بداية تكوين المخصص
٥٠%	من الرصيد غير المغطي للأصول المؤجرة للعملاء المتأخرين عن السداد من ٢٧٦ إلي ٣٦٥ يوم	ويتم تهميش العوائد فور بداية تكوين المخصص
١٠٠%	من الرصيد غير المغطي للأصول المؤجرة للعملاء المتأخرين عن السداد أكثر من ٣٦٥ يوم	ويتم تهميش العوائد فور بداية تكوين المخصص

- الأرصدة المغطاة بنسبة من قيمة الأصول:

- الأصول العقارية: ٨٠% من القيمة السوقية الحالية بعد إعداد تقييم للأصول من مقيم معتمد.
 - السيارات والمركبات: ٧٠% من القيمة السوقية الحالية بعد إعداد تقييم للأصول من مقيم معتمد.
 - الألات والمعدات وخطوط الإنتاج: ٥٠% من القيمة السوقية الحالية بعد إعداد تقييم للأصول من مقيم معتمد.
 - الأصول غير الملموسة: (٠%) لا يعتد بها لتغطية رصيد العميل.
- ويتم حساب الرصيد غير المغطي من الأصل علي أساس الرصيد الدفترى القائم من قيمة التمويل مطروحا منه نسبة من قيمة الأصل المؤجر المملوك للشركة والمسجل بسجل عقود التأجير التمويلي لدي الهيئة ويتم استخدام النسب الواردة أعلاه من قيمة الأصل المؤجر لإستخدامه في حساب الرصيد غير المغطي من قيمة التمويل.

٢٢/٢- الدائنون والأرصدة الدائنة الأخرى:-

يتم إثبات الدائنين والأرصدة الدائنة الأخرى بالقيمة الاسمية ، كما يتم الاعتراف بالالتزامات المستحقة بالقيم التي سيتم سدادها في تواريخ إستحقاقها في المستقبل، وذلك مقابل الأصول والخدمات التي تم استلامها والحصول عليها من هؤلاء الموردين والدائنين.

٢٣/٢- الاحتياطي القانوني :-

وفقاً للنظام الأساسي للشركة يتم احتجاز ٥% من صافي الربح السنوي لتغذية الاحتياطي القانوني ، ويتم إيقاف احتجاز الاحتياطي القانوني عندما يبلغ رصيده ما يعادل ٥٠% من رأس المال المصدر، ومتى نقص الاحتياطي عن ذلك تعين العودة إلى الاقتطاع، هذا ويمكن أن يستعمل هذا الاحتياطي القانوني بناء علي قرار من الجمعية العامة في هذا الشأن، وذلك في ضوء إقتراح من مجلس إدارة الشركة.

٢٤/٢- الدخل الشامل الآخر :-

- ١/٢٤/٢- مفهوم بنود الدخل الشامل الآخر: طبقاً للتفسير الوارد بالفقرة رقم (٧) من المعيار المحاسبي المصري المعدل رقم (١) - عرض القوائم المالية - فإن بنود الدخل الشامل الآخر تتضمن بصفة عامة بنود الإيرادات والمصروفات، بما في ذلك تسويات إعادة التقييم والتي لا يعترف بها في قائمة الدخل (الأرباح أو الخسائر)، طبقاً لما تتطلبه أو تسمح به معايير المحاسبة المصرية الأخرى ، وعلى ذلك تتضمن بصورة اساسية ما يلي :
- أ) نتائج إعادة قياس نظم المزايا المحددة للعاملين والتي تعالج وفقاً للمعيار رقم (٣٨).
 - ب) الأرباح والخسائر الناتجة عن ترجمة القوائم المالية بالعملة الأجنبية لنشاط أجنبي.
 - ج) الأرباح والخسائر الناتجة عن الاستثمارات في أدوات حقوق ملكية تم تخصيصها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، وفقاً للفقرة (٥/٧/٥) من معيار المحاسبة المصري رقم (٤٧).
 - د) الأرباح والخسائر من الأصول المالية التي يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر وفقاً للفقرة (٤/١٢/٤) من معيار المحاسبة المصري رقم (٤٧).
 - هـ) الجزء الفعال من الأرباح والخسائر على أدوات التغطية المستخدمة في تغطية التدفقات النقدية.
 - و) مبلغ التغيير في القيمة العادلة لبعض الالتزامات المالية المخصصة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، فيما يرتبط بالتغيرات في خطر الائتمان للالتزام فقرة (٥/٧/٥) من معيار المحاسبة المصري رقم (٤٧).
- ٢/٢٤/٢- مفهوم إجمالي الدخل الشامل : هو إجمالي التغيير في حقوق الملكية خلال الفترة حسبما تحدد في الفقرة رقم (٧) من المعيار المحاسبي المصري المعدل رقم (١)، وهو يشمل:
- أ) صافي الربح كما يظهر في قائمة الدخل.
 - ب) وإجمالي بنود أو عناصر الدخل الشامل الآخر المشار إليها في الفقرة (١/٢٤/٢).

٣/٢٤/٢ - قائمة الدخل الشامل: أكدت الفقرة رقم (٨١) من المعيار المحاسبي المصري المعدل رقم (١) على ضرورة قيام المنشأة بالإفصاح عن كافة بنود (الدخل) أو الإيرادات وكذلك المصروفات التي تم الاعتراف بها خلال الفترة في قائمتين منفصلتين إحداهما قائمة الدخل وهي تعرض مكونات الربح أو الخسارة والثانية قائمة الدخل الشامل وهي تبدأ بالربح أو الخسارة كما ظهر في قائمة الدخل وتعرض بالتفصيل عناصر الدخل الشامل الآخر .

٢٥/٢ - تحقق الإيراد :-

١/٢٥/٢ - الاعتراف بتحقيق الإيراد : يتحقق الإيراد عندما يكون هناك توقع كاف بأن هناك منافع اقتصادية مستقبلية سوف تتدفق إلى المنشأة، وأنه يمكن قياس هذه المنافع بطريقة يعتمد عليها.

٢/٢٥/٢ - إيرادات عقود التأجير التمويلي :

- يجب علي المؤجر الاعتراف بدخل التمويل علي مدي عقد التأجير، علي أساس نمط يعكس عائد دوري ثابت لصادفي إستثمار المؤجر في عقد التأجير.

- وفيما يخص صافي الاستثمار في عقد التأجير يجب علي المؤجر مراجعة القيم المتبقية غير المضمونة المقدرة والمستخدمة في حساب إجمالي الإستثمار في عقد التأجير بصورة منتظمة، وإذا كان هناك تخفيض في القيمة المتبقية غير المضمونة المقدرة، فيجب علي المؤجر تعديل توزيع الدخل علي مدي مدة عقد التأجير والاعتراف الفوري بأى تخفيض يخص المبالغ المستحقة.

٣/٢٥/٢ - إيراد التوزيعات : يتم الاعتراف بقيمتها في قائمة الدخل في التاريخ الذي ينشأ فيه حق للشركة في استلام توزيعات أرباح الشركات المستثمر فيها والمحقة بعد تاريخ الإقتناء، وهو تاريخ اعلان الجمعيات العامة للشركة المستثمر فيها عن اجراء تلك التوزيعات على حملة الاسهم الخاصة بها.

٤/٢٥/٢ - إيراد الفوائد : يتم الاعتراف بإيراد الفوائد بقائمة الدخل باستخدام طريقة الفائدة الفعلية، وبالتالي يتم توزيع ايراد الفوائد على مدار عمر الأصل، وذلك باستخدام معدل الفائدة الفعلي الذي يستخدم لحصم الدفعات النقدية المستقبلية المتوقعة، وعند حساب معدل الفائدة الفعلي تقوم الشركة بالأخذ في الاعتبار جميع الشروط التعاقدية.

٥/٢٥/٢ - فوائد الودائع المصرفية : يتم الاعتراف بقيمتها على أساس نسبة زمنية أخذاً في الاعتبار معدل الفائدة على الودائع.

٦/٢٥/٢ - إيرادات التأجير الأخرى : يتم الاعتراف بإيرادات التأجير الأخرى في ضوء قيمة ما يقوم المستأجر بسداده مباشرة بعد توقيع العقد مقابل خدمات مؤداه وفقاً لما ينص عليه عقد التأجير التمويلي.

٢٦/٢ - المصروفات :-

يتم الاعتراف بكافة تكاليف ومصروفات التشغيل والمصروفات العمومية والإدارية وفقاً لأساس الاستحقاق ، ويتم تحميلها علي قائمة الدخل في الفترات المالية التي تحققت خلالها تلك المصروفات.

٢٧/٢ - نظام معاشات العاملين :-

تساهم الشركة في نظام التأمينات الاجتماعية الحكومي لصالح العاملين بها. وطبقاً لقانون التأمينات الاجتماعية يساهم العاملون والشركة بموجب هذا القانون في النظام بنسبة ثابتة من الأجور ويقتصر التزام الشركة علي قيمة مساهمتها، وتحمل مساهمات الشركة علي قائمة الدخل طبقاً لأساس الاستحقاق.

٢٨/٢ - مكافأة ترك الخدمة :-

١/٢٨/٢ - وفقاً لقرار مجلس الإدارة رقم (١) الصادر في مارس ٢٠٠٩ يتم تكوين مخصص لمكافآت ترك الخدمة بواقع شهرين ونصف لكل سنة خدمة علي أساس آخر مرتب أساسي في ٣١ يناير من كل عام (بعد العلاوات الدورية) للعاملين بالشركة الذين أمضوا في العمل فترة لا تقل عن خمس سنوات ميلادية كاملة بالشركة وتركوا الخدمة برغبتهم أو لبلوغهم سن المعاش ودون أن يتم فصلهم من الشركة لأي سبب من أسباب الفصل التي ينص عليها قانون العمل.

- ٢/٢٨-٢- كما انه قد وافق مجلس الإدارة بجلسته رقم (٦) والمنعقدة بتاريخ ٢٤ ديسمبر ٢٠١٩ علي مقترح لجنة الإدارة العليا بتعديل البند الخاص بمبلغ المكافأة ليصبح ٣ شهور بدلا من شهرين ونصف لكل سنة خدمة، وذلك علي آخر مرتب أساسي من ١٢/٣١ من كل عام بالشروط الموضحة أدناه:-
- ١- أن يكون عدد سنوات خدمتهم بالشركة ١٠ سنوات علي الأقل.
 - ٢- يتمتع بهذه الميزة فقط جميع العاملين الذين بلغوا سن المعاش وهم يعملون بالشركة، ولا يتمتع بها من ترك العمل قبل بلوغ سن المعاش، وإنما تطبق عليهم الشروط السابق الموافقة عليها.
 - ٣- من يتوفي من العاملين بالشركة ويكون عدد سنوات خدمته ٥ سنوات علي الأقل.

٢/٢٩- الضرائب :-

- ٢/٢٩/١- ضريبة الدخل : يتم حساب ضريبة الدخل علي الأرباح المحققة والخاضعة للضريبة طبقاً للقوانين واللوائح والتعليمات السارية والمعمول بها في هذا الشأن وباستخدام أسعار الضريبة السارية في تاريخ إعداد الميزانية ويتم إثبات ضريبة الدخل المستحقة بقائمة الدخل وضمن الدائنون والأصدة الدائنة الأخرى بقائمة المركز المالي.
- ٢/٢٩/٢- الضريبة المؤجلة : تنشأ عن وجود بعض الفروق المؤقتة بسبب إختلاف الفترة الزمنية التي يتم فيها الاعتراف بقيمة الأصول والالتزامات بين كل من الأسس الضريبية المطبقة وبين الأسس المحاسبية التي يتم إعداد القوائم المالية طبقاً لها.

٢/٣٠- التوزيعات النقدية :-

- يتم إثبات التوزيعات التي تقررها الجمعية العامة للشركة كالتزامات نحو المساهمين، ضمن دائنو التوزيعات في الفترة المالية التي يتم فيها الإعلان عن تلك التوزيعات.

٢/٣١- توزيع نسبة من ارباح بيع الاصول وشروطه :-

- تجنب الشركة نسبة من الأرباح الرأسمالية كل عام بناء على اقتراح مجلس الإدارة واعتماد الجمعية العمومية بما يتوافق مع نص المادة ١٩٥ من اللائحة التنفيذية لقانون الشركات المساهمة رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ الصادرة بقرار وزير شئون الاستثمار والتعاون الدولي رقم ٩٦ لسنة ١٩٨٢ والتي تنص على:
- "يجوز للجمعية العامة بناء على اقتراح، مجلس الإدارة توزيع نسبة من الأرباح الصافية التي تحققها الشركة نتيجة بيع أصل من الأصول الثابتة أو التعويض عنه، بشرط ألا يترتب على ذلك عدم تمكين الشركة من إعادة أصولها إلى ما كانت عليه أو شراء أصول جديدة."

٢/٣٢- نصيب السهم الأساسي من الأرباح (الخسائر) :-

- يتم حساب نصيب السهم الأساسي في الأرباح (الخسائر) بقسمة صافي أرباح (خسائر) الفترة / العام كما تظهر في قائمة الدخل عن الفترة / السنة المالية - وذلك بعد خصم حصص العاملين ومكافآت أعضاء مجلس الإدارة في الأرباح السنوية وفقاً لمتطلبات معيار المحاسبة المصري رقم (٢٢) فقرة (١١٢)، أخذاً في الاعتبار أن تلك المبالغ المخصصة لازالت تحت اعتماد الجمعية العامة لمساهمي الشركة - علي المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال الفترة أو السنة المالية.

٣٣/٢- الأسس المحاسبية المطبقة :-

١/٣٣/٢- يتم إعداد القوائم المالية طبقاً لمبدأ التكلفة التاريخية.
٢/٣٣/٢- تتبع الشركة أساس الاستحقاق عند قيد كافة المعاملات المالية.

٣/٣٣/٢- استخدام التقديرات والحكم الشخصي :

- يتطلب إعداد القوائم المالية وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية من الإدارة استخدام الحكم الشخصي والتقديرات والإفتراسات، التي تؤثر على تطبيق السياسات والقيم المعروضة للأصول والإلتزامات والإيرادات والمصروفات، ويتم إعداد التقديرات والإفتراسات المتعلقة بها في ضوء الخبرة السابقة وعوامل أخرى متنوعة معقولة في ظروف تطبيقها، وتمثل نتائج التقديرات والإفتراسات الأساس في تكوين الحكم الشخصي الخاص بالقيم الدفترية للأصول والإلتزامات، وذلك بطريقة أكثر وضوحاً عنها من مصادر أخرى في حين أنه قد تختلف النتائج الفعلية عن تلك التقديرات.

- يتم مراجعة التقديرات والإفتراسات المتعلقة بها بصفة دورية.

- يتم الاعتراف بالتغيير في التقديرات المحاسبية في الفترة التي يتم فيها تغيير التقدير إذا كان التغيير يؤثر على هذه الفترة فقط، أو في فترة التغيير والفترات المستقبلية إذا كان التغيير يؤثر على كليهما.

٤/٣٣/٢- أسس قياس القيمة العادلة :

- يتم تحديد القيمة العادلة للأدوات المالية على أساس القيمة السوقية للأداة المالية أو لأدوات مالية مثيلة في تاريخ القوائم المالية، ويتم تحديد قيم الأصول المالية بأسعار الشراء الحالية لتلك الأصول، بينما يتم تحديد قيمة الإلتزامات المالية بالأسعار الحالية التي يمكن أن تسوى بها تلك الإلتزامات.

- في حالة عدم وجود سوق نشطة لتحديد القيمة العادلة للأدوات المالية فإنه يتم تقدير القيمة العادلة باستخدام أساليب التقييم المختلفة مع الأخذ في الإعتبار أسعار المعاملات التي تمت مؤخراً، والاسترشاد بالقيمة العادلة الحالية للأدوات الأخرى المشابهة بصورة جوهرية - أسلوب التدفقات النقدية المخصومة - أو أى طريقة أخرى للتقييم ينتج عنها قيم يمكن الإعتماد عليها.

- عند استخدام أسلوب التدفقات النقدية المخصومة كأسلوب للتقييم فإنه يتم تقدير التدفقات النقدية المستقبلية على أساس أفضل تقديرات للإدارة، ويتم تحديد معدل الخصم المستخدم في ضوء السعر السائد في السوق في تاريخ القوائم المالية للأدوات المالية المشابهة من حيث طبيعتها وشروطها.

٥/٣٣/٢- المقاصة بين الأدوات المالية :

يتم عمل مقاصة بين (أصل مالي والتزام مالي) وعرض صافي المقاصة في الميزانية فقط عندما تمتلك الشركة في تاريخ الميزانية الحق القانوني القابل للنفذ لإجراء المقاصة بين المبالغ المعترف بها وايضاً أن يكون لدى الشركة النية اما لإجراء التسوية على أساس صافي المبالغ أو الاعتراف بالأصل وتسوية الإلتزام في آن واحد .

٣٤/٢- تاريخ السريان والقواعد الانتقالية لتطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (٤٩) عقود

التأجير:-

- أ- يجب علي المنشأة تطبيق هذا المعيار عن الفترات المالية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٠، ويسمح بالتطبيق المبكر إذا تم تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (٤٨) "الإيراد من العقود مع العملاء" ٢٠١٩ في نفس التوقيت. وإستثناء من ذلك
- ب- إذا قامت المنشأة بالتطبيق المبكر، يجب الإفصاح عن ذلك.
- ج- تاريخ التطبيق الأولي هو بداية فترة التقرير السنوي التي تطبق فيها المنشأة هذا المعيار لأول مرة.
- د- إستثناء من تاريخ السريان في الفقرة (أ) وتاريخ التطبيق الأولي في الفقرة (ب) أعلاه يكون تاريخ التطبيق الأولي هو بداية فترة التقرير السنوي التي تم فيها إلغاء قانون التأجير التمويلي رقم (٩٥) لسنة ١٩٩٥ - وتعديلاته - وصدور قانون تنظيم نشاطي التأجير التمويلي والتخصيم رقم (١٧٦) لسنة ٢٠١٨ وذلك بالنسبة لكل من :
 - ١- عقود التأجير التي كانت تخضع للقانون رقم (٩٥) لسنة ١٩٩٥ وكان يتم معالجتها وفقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم ٢٠ "القواعد والمعايير المحاسبية المتعاقة لعمليات التأجير التمويلي".
 - ٢- عقود التأجير التمويلي التي تنشأ في ظل وتخضع لقانون تنظيم نشاطي التأجير التمويلي والتخصيم رقم (١٧٦) لسنة ٢٠١٨.
 - ٣- وبناء علي الكتاب الدوري رقم (٧) لسنة ٢٠١٩ الصادر من الهيئة العامة للرقابة المالية والذي حدد فيه تاريخ التطبيق في موعد غايته ٣٠ سبتمبر ٢٠١٩ وتم الإلتزام بالميعاد المحدد للتطبيق.

٣٥/٢- الفترة المحاسبية :-

يتم إعداد القوائم المالية عن الفترة من أول يناير وحتى نهاية ديسمبر من كل عام، كما تعد الشركة قوائم مالية ربع سنوية.

٣٦/٢- اعتماد القوائم المالية :-

تم اعتماد هذه القوائم المالية من قبل مجلس إدارة الشركة بجلسته المنعقدة في ١٤/١١/٢٠٢٢.

٣- الأصول الثابتة ومجمع إهلاكها (بالصافى) :

الإجمالي	وسائل النقل والانتقال	أجهزة حاسب آلي وتصوير وطباعة	أجهزة تكيف	أثاث وتجهيزات	مباني وإنشاءات	بيان
١٩٩٩٢٣٩١	٩٣٤٥٤٥	٣٩٥٠٥٥	٦١٣٤٩٢	١٣٨١٧٣٩	١٣١١٢٠٦٥	تكلفة الأصل فى ٢٠٢٧/١/١
٢٣٩٥٩	-	٢٣٩٥٩	-	-	-	الإضافات خلال الفترة
٢٠٠١٦٣٥٠	٩٣٤٥٤٥	٣٩٧٤٥٠٩	٦١٣٤٩٢	١٣٨١٧٣٩	١٣١١٢٠٦٥	تكلفة الأصل فى ٢٠٢٢/٩/٣٠
١٤٧٥٣٦٥١	٦١١٢٥٩	٣٧١٠٥٤١	٤٧٦٤٦٥	١١٨٨٧١٢	٨٧٦٦٦٧٤	مجمع الإهلاك فى ٢٠٢٢/١/١
٦٢٢١٩٨	١٤٥٧٤٥	١٢٠٢٣٢	٣٨٩٦٢	٣٩٢٨٧	٢٧٧٩٧٢	إهلاك الفترة
١٥٣٧٥٨٤٩	٧٥٧٠٠٤	٣٨٣٠٧٧٣	٥١٥٤٢٧	١٢٢٧٩٩٩	٩٠٤٤٦٤٦	مجمع الإهلاك فى ٢٠٢٢/٩/٣٠
٤٦٤٠٥٠١	١٧٧٥٤١	١٤٣٧٣٦	٩٨٠٦٥	١٥٣٧٤٠	٤٠٦٧٤١٩	صافى القيمة الدفترية فى ٢٠٢٢/٩/٣٠
٥٢٣٨٧٤٠	٣٢٣٢٨٦	٢٤٠٠٠٩	١٣٧٠٢٧	١٩٣٠٢٧	٤٣٤٥٣٩١	صافى القيمة الدفترية فى ٢٠٢١/١٢/٣١

٤- أصل حق انتفاع - لأصول مؤجرة تمويلياً (بالصافي) :-

بلغ إجمالي تكلفة أصل حق انتفاع للأصول المؤجرة تمويلياً في ٢٠٢٢/٩/٣٠ مبلغ ٤٨٠٣٠٠٠ جنيه مصري ، كما بلغ مجمع الإستهلاك الخاص بها في ٢٠٢٢/٩/٣٠ مبلغ ٢٩٨٧٨٦٧ جنيه مصري، وبيانها كالتالي :-

بيانات		الإجمالي	
تكلفة الأصل في ٢٠٢٢/١/١	٤٨٠٣٠٠٠	سيارات	٤٨٠٣٠٠٠
تكلفة الأصل في ٢٠٢٢/٩/٣٠	٤٨٠٣٠٠٠		
مجمع الإهلاك في ٢٠٢٢/١/١	٢٢٦٧٤١٧		
إهلاك الفترة	٧٢٠٤٥٠		
مجمع الإهلاك في ٢٠٢٢/٩/٣٠	٢٩٨٧٨٦٧		
صافي القيمة الدفترية في ٢٠٢٢/٩/٣٠	١٨١٥١٣٣		
صافي القيمة الدفترية في ٢٠٢١/١٢/٣١	٢٥٣٥٥٨٣		

٥- أصول غير متداولة أخرى محتفظ بها بغرض التأجير (بالصافي) :-

بلغ رصيد هذا البند في ٢٠٢٢/٩/٣٠ مبلغ ٨١٤٧٤٢٠٢ جنيه مصري، وبيانها كالتالي :-

بيانات			الإجمالي		
صافي القيمة الدفترية للأصل في ٢٠٢٢/١/١	٧٥٤٧٤٢٠٢	مباني وإنشاءات	٦٠٠٠٠٠٠	الآت ومعدات	٨١٤٧٤٢٠٢
الإضافات خلال الفترة	-		-		-
الاستبعادات خلال الفترة	-		-		-
رصيد الأصل في ٢٠٢٢/٩/٣٠	٧٥٤٧٤٢٠٢		٦٠٠٠٠٠٠		٨١٤٧٤٢٠٢
خسائر الإضمحلال خلال الفترة	-		-		-
صافي القيمة الدفترية في ٢٠٢٢/٩/٣٠	٧٥٤٧٤٢٠٢		٦٠٠٠٠٠٠		٨١٤٧٤٢٠٢
صافي القيمة الدفترية في ٢٠٢١/١٢/٣١	٧٥٤٧٤٢٠٢		٦٠٠٠٠٠٠		٨١٤٧٤٢٠٢

٦- عملاء تأجير تمويلي (بالصافي):

١/٦- بلغ رصيد عملاء التأجير التمويلي (بالصافي) في ٢٠٢٢/٩/٣٠ مبلغ ٣٦٦.٦١٨٨٧٠ جنية مصري، وبياناتها كالتالي:-

٢٠٢١/١٢/٣١	٢٠٢٢/٩/٣٠
٧٨.٨٨٨ ١٠٢	٨٠٦٢٠٦٣٣٥
(١٠.٥٦٢ ٦٦٨)	(١٢ ٦٧٩ ٤٥٦)
٧٧.٣٢٥ ٤٣٤	٧٩٣ ٥٢٦ ٨٧٩
٢ ٤٢٢.٠٤٨ ٧٨٥	٢ ٩١١ ٢٨٤.٨٧
(٣٠.٦٤٩ ٨٣١)	(٤٤ ١٩٢.٠٩٦)
٢ ٣٩١ ٣٩٨ ٩٥٤	٢ ٨٦٧.٠٩١ ٩٩١
٣ ١٦١ ٧٢٤ ٣٨٨	٣ ٦٦٠.٦١٨ ٨٧٠ (أ)

بيان

١-١/٦- عملاء تأجير تمويلي - قصيرة الاجل

يخصم:

٢-١/٦- مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة

عملاء تأجير تمويلي - قصيرة الاجل (بالصافي)

٣-١/٦- عملاء تأجير تمويلي - طويلة الاجل

يخصم:

٤-١/٦- مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة

عملاء تأجير تمويلي - طويلة الاجل (بالصافي)

الصافي

٢/٦- وهذه المبالغ يمكن تبويبها في ضوء تواريخ استحقاقها، والقيمة المتبقية على النحو التالي:

٧٨.٨٨٨ ١٠٢	٨٠٦٢٠٦٣٣٥	السنة الاولى
٩٧٧ ٦٠٣ ٤١٧	١٠٦١ ٩٣٢ ٩٠٤	السنة الثانية
٦١٧.٩٧ ٨٩٨	٧٣٨ ٨٨٥ ٦٦٤	السنة الثالثة
٤٩٥.٠٠٦ ٥٥٥	٥٢٦.٨٩ ٨٧٤	السنة الرابعة
٢٣١.٠٠٧.٧٣	٢٧٤ ١٣٧.٥٠	السنة الخامسة
١٠١ ٣٣٣ ٨٤٢	٣١٠ ٢٣٨ ٥٩٥	القيمة المتبقية
٣ ٢٠٢ ٩٣٦ ٨٨٧	٣ ٧١٧ ٤٩٠ ٤٢٢	

الإجمالي ((١/١/٦) + (٣/١/٦))

٧- عملاء ايجارات مستحقة (بالصافي):

١/٧- بلغ رصيد هذا البند في ٢٠٢٢/٩/٣٠ مبلغ ١٢٥٧٥٦.٠٠١ جنية مصري، وبياناتها كالتالي:-

٢٠٢١/١٢/٣١	٢٠٢٢/٩/٣٠
١٩٤ ٦٩٧ ٧٨٦	٢٣٨ ٩٥٥ ٨٨٧ (ب)
(٣٢ ٩٣٤.٠٩٨)	(٣٩.٥٩ ٩٢٤) (ج)
(٨١ ٦٦٥ ١٥٠)	(٧٤ ١٢٩ ٩٦٢) (د)
٧٩.٠٩٨ ٥٣٨	١٢٥ ٧٥٦.٠٠١
٣ ٢٤٠.٨٢٢ ٩٢٦	٣ ٧٨٦ ٣٧٤ ٨٧١

بيان

عملاء ايجارات مستحقة*

يخصم:

- فوائد مجنية

- مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة (ايضاح (٣/١٥))

- الصافي

٢/٧- بلغ رصيد صافي قيمة محفظة عملاء التأجير التمويلي في ٢٠٢٢/٩/٣٠ مبلغ ٣٧٨٦٣٧٤٨٧١ جنية مصري، وبياناتها كالتالي:

صافي قيمة المحفظة ** وتشمل (أ + ب - ج - د)

* أرصدة عملاء إيجارات مستحقة (بالصافي) والبالغ قيمتها ١٢٥٧٥٦.٠٠١ جنية مصري في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٢ تتضمن أرصدة عملاء بدون مخاطر قيمتها ٣١٢٨٣٨٢٨ جنية مصري.

** صافي المحفظة الإستثمارية والبالغ قيمتها ٣٧٨٦٣٧٤٨٧١ جنية مصري في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٢ يتضمن أرصدة عملاء بدون مخاطر قيمتها ١٩٢٥١٧٨٩٠ جنية مصري بنسبة ٥.٠٨% من إجمالي المحفظة مقابل ٢٣٠.٣٩٧٢٦ جنية مصري قيمة أرصدة عملاء بدون مخاطر في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ والذي يمثل ٧.١% من إجمالي المحفظة الإستثمارية البالغ قيمتها ٣٢٤٠٨٢٢٩٢٦ جنية مصري.

٣/٧- هذا وتظهر صافي قيمة المحفظة موزعة على القطاعات الاقتصادية في ٢٠٢٢/٩/٣٠، على النحو التالي:

النسبة	صافي المحفظة في	القطاع
	٢٠٢٢/٩/٣٠	
%٢٣,٥٥	٩٢٢ ٦٣١ ٦٣٦	- الاستثمار العقاري
%١١,٤٤	٤٤٨ ٢٣٤ ٢٨٠	- السياحة
%٨,٦٠	٣٣٧.٢٧ ٧٧٦	- الادوية
%٧,٩٥	٣١١ ٣٩٢ ٦٤٤	- الصحة
%٦,٨٢	٢٦٧ ١٨٨ ٨٢١	- خدمات نقل وسيارات
%٦,٦٩	٢٦١ ٩١٣ ٨٠٢	- التعليم
%٤,٣٨	١٧١ ٤٨٩ ٨٨٢	- تجارة تجزئة وتوزيع
%٧,٦٦	٣٠٠ ١٠٣ ٨٠٠	- الاتصالات
%٤,٣٧	١٧١ ١٠٧ ١٢٤	- الصناعات الغذائية
%٤,٤٢	١٧٢ ٩٩٣ ٤١١	- البنوك والمؤسسات المالية
%٢,٩٢	١١٤ ٢٠٣ ٩٠٣	- كيمواويات وبلاستيك
%٢,٦٠	١٠١ ٨٠٢ ٥٨٩	- الحديد والصلب
%٢,٧٤	١٠٧ ٢١٥ ٥٧٣	- صناعات اخرى
%٢,٠٩	٨١ ٧٢٧.٠٨٨	- البترول والتعدين
%٢,٠٢	٧٩ ١٧٦.٠٨٥	- المقاولات والتشيد والبناء
%٠,٨٧	٣٤ ١٢٤.٠٠٠	- الطباعة
%٠,٨٠	٣١ ٣٨١ ٩١٥	- السيراميك والرخام والادوات الصحية
%٠,٠٩	٣ ٦٧٢.٠٥٦	- غزل ونسيج
%١٠٠,٠٠	٣ ٩١٧ ٣٨٦ ٣٨٥	الاجمالي
(%٢,٣٤٤)	(١٣١.٠١١ ٥١٤)	يخصم:
%٩٦,٦٦	٣ ٧٨٦ ٣٧٤ ٨٧١	- مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة (لعملاء التأجير التمويلي وعملاء الإيجارات المستحقة)
		الصافي

(٣٥/٢٤)

٨- المدينون والأرصدة المدينة الأخرى :

بلغ رصيد هذا البند في ٢٠٢٢/٩/٣٠ مبلغ ٢٠٣٤٥٦٤٩ جنيه مصري، وبياناتها كالتالي :-

بيان

- ١/٨- مديون متنوعون
٢/٨- عهد وسلف عاملين
٣/٨- مصروفات مدفوعة مقدما

الإجمالي

يخصم :

٤/٨- مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة في المدينين والأرصدة المدينة الأخرى
الصافي

٩- تقديرة بالبنوك وما في حكمها :

بلغ رصيد هذا البند في ٢٠٢٢/٩/٣٠ مبلغ ٦٨٧٥١٨٩١ جنيه مصري، وبياناتها كالتالي :-

بيان

- ١/٩- بنوك حسابات جارية - عملة محلية
٢/٩- بنوك حسابات جارية - عملة أجنبية
٣/٩- ودائع لدي البنوك

الإجمالي

يخصم :

٤/٩- مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة في أرصدة البنوك حسابات جارية
٥/٩- مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة في أرصدة البنوك ودايع لاجل
الصافي

١٠- رأس المال :-

١/١٠- رأس المال المرخص به :-

بلغ رأس المال المرخص به للشركة مبلغ ٥٠٠ مليون جنيه مصري (خمسائة مليون جنيه مصري).

٢/١٠- رأس المال المصدر والمكتتب فيه :-

بلغ رأس المال المصدر للشركة مبلغ ٢٠٠ مليون جنيه مصري (مائتان مليون جنيه مصري). موزعة على ٢٠ مليون سهم، قيمة السهم الاسمية ١٠ جنيه مصري ، وجميعها أسهم نقدية.

٣/١٠- رأس المال المدفوع :-

بلغ رأس المال المدفوع للشركة في ٢٠٢٢/٩/٣٠ مبلغ ٢٠٠ مليون جنيه مصري (مائتان مليون جنيه مصري).

٤/١٠- هيكل المساهمين :-

بيان

- شركة الطارق للتجارة واستيراد وتوزيع السيارات
بنك الشركة المصرفية العربية الدولية
شركة بالم هيلز للتعمير ش م م
الشركة العربية للاستثمار
وانل طارق محمد محمد اسماعيل
بنك فيصل الاسلامي المصري
البنك البريطاني العربي التجاري
فيصل للاستثمارات الماليه
آخرون

الإجمالي

نسبة المساهمة	قيمة الاسهم	عدد الأسهم	الجنسية
٪٢٣,٠٠٠	٤٦ ٠٠٠ ٠٠٠	٤ ٦٠٠ ٠٠٠	مصر
٪٢٠,١٩١	٤٠ ٣٨١ ٤٤٠	٤ ٠٣٨ ١٤٤	مصر
٪١٨,٢٣٧	٣٦ ٤٧٣ ٤٥٠	٣ ٦٤٧ ٣٤٥	مصر
٪١٠,٠٠٠	١٩ ٩٩٩ ٩٩٠	١ ٩٩٩ ٩٩٩	السعودية
٪٩,٩٠٠	١٩ ٨٠٠ ٠٠٠	١ ٩٨٠ ٠٠٠	مصر
٪٩,٠٠٠	١٧ ٩٩٩ ٩٩٠	١ ٧٩٩ ٩٩٩	مصر
٪٨,٦٤٠	١٧ ٢٧٩ ٩٩٠	١ ٧٢٧ ٩٩٩	بريطانيا
٪١,٠٠٠	٢ ٠٠٠ ٠٠٠	٢ ٠٠٠ ٠٠٠	مصر
٪٠,٠٣٣	٦٥ ١٤٠	٦ ٥١٤	مصريين
٪١٠٠,٠	٢٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠	٢ ٠٠٠ ٠٠٠	

* أسهم الشركة محفوظة لدى شركة مصر للمقاصة والحفظ المركزي، ويتم تداولها من خلال البورصة المصرية.

١١- الاحتياطات :-

بلغ إجمالي أرصدة الاحتياطات في ٢٠٢٢/٩/٣٠ مبلغ ٢٥٢٢٢٣٢٩ جنيه مصري، وبياناتها كما يلي :-

الرصيد في	المستفيد خلال الفترة	المضاف خلال الفترة	الرصيد في
٢٠٢٢/٩/٣٠			٢٠٢٢/١/١
٨١ ٦٨٦ ٦١٥	-	٤١٠٨ ٦٩٣	٧٧٥٧٧ ٩٢٢
١٧٠.٠٠٠.٠٠٠	-	-	١٧٠.٠٠٠.٠٠٠
٥٢٠.٤١١	-	٢١ ٧٢٥	٤٩٨ ٦٨٦
١١٦ ٣٠٣	-	-	١١٦ ٣٠٣
٢٥٢ ٢٢٣ ٣٢٩	-	٤١٣٠ ٤١٨	٢٤٨ ١٩٢ ٩١١

١٢- الأرباح المرحلة :-

بلغ رصيد هذا البند في ٢٠٢٢/٩/٣٠ مبلغ ١٨٣٣٧٨١٩٨ جنيه مصري، وبياناتها كالتالي :-

٢٠٢١/١٢/٣١	٢٠٢٢/٩/٣٠
١٩٢ ٥٨٢ ٥٠١	١٧٠ ٩٩٤ ٣٢٤
-	١٢ ٣٨٣ ٨٧٤

رصيد الأرباح المرحلة في ١/١

المحول إلى الأرباح المرحلة من ارباح عام ٢٠٢١

بخصم :-

- المحول من الأرباح المرحلة إلى دائني التوزيعات (مقابل التوزيعات المعلقة للارباح)

- رصيد الأرباح المرحلة في (٩/٣٠) / (١٢/٣١)

١٣- القروض والمرابحات :-

بلغ رصيد هذا البند في ٢٠٢٢/٩/٣٠ مبلغ ٣٠٦٩٢٨٢٨٨٤ جنيه مصري، وبياناتها كالتالي :-

٢٠٢١/١٢/٣١	٢٠٢٢/٩/٣٠
١ ٦٤١ ١٣٨ ٧٢٩	٢ ١٣٧ ٦١٤ ١٩٠
٢٠٧٥٠٥٤٦٦	١٧٥٠١٦١٤٢
١٤٩٨٦٢٣٩	١٣٣٩٢٠٣٠
١ ٨٦٣ ٦٣٠ ٤٣٤	٢ ٣٢٢١٠٢٢ ٣٦٢
٧٤٠ ١٢٧ ٥٣٣	٧٤٣ ٢٦٠ ٥٢٢
٧٤٠ ١٢٧ ٥٣٣	٧٤٣ ٢٦٠ ٥٢٢
٢ ١٠٣ ٧٥٧ ٩٦٧	٣٠ ٦٩ ٢٨٢ ٨٨٤

أولاً : القروض

ثانياً : قروض بعقد مشاركة في التمويل وحوالة حق - بدون مخاطر

ثالثاً : قروض بدون مخاطر

رابعاً : مرابحات اسلامية

الإجمالي (القروض والمرابحات)

٢٠١٣ - قروض ومرابحات :

بيانات

٢٠٢١/١٢/٣١ - قروض ومرابحات مع عدد من البنوك المصرية يبلغ رصيدها في ٢٠٢١/٩/٣٠ مبلغ ٢٠٢٨٢٨٨٤ جنيه مصري وقيما يلى بيان بأرصدة هذه القروض :

٤١٨ ٦٦٢ ١٠٣	٦٧٣ ٧٢٣ ٣٠٢	قروض بنك الشركة المصرية العربية الدولية
٣٠٢ ٠٣٨ ٧٨٦	٣٢٦ ٢٦٠ ٤٩٢	قروض المصرف المتحد
١٩٣ ٧٠٧ ٥٨٤	٢٤٣ ٣٢٧ ٤٨٥	قروض البنك الاهلي المصري
١٥٥ ٢٥٩ ٣١٨	٢٠٤ ٤٢٧ ٧٦١	قروض بنك الإسكندرية
٢٣٨ ٨٥٦ ١٨٨	١٨١ ٨٨٩ ٠٦٦	قروض بنك مصر
١٠٤ ٦١٣ ٣٠٨	١٤٤ ٨٥٦ ٣٨٤	قروض بنك التجاري وفا
٣١ ٣٥٦ ٢١٤	٧٦ ٠١٩ ٠٤١	قروض بنك الإمارات دبي الوطني
٦٨ ٠٢١ ٤٧٧	٤٧ ٧٩٤ ١٩٣	قروض بنك الاهلي الكويتي - مصر (بيربورس سابقا)
٦ ٤٧٧ ٩٦٥	١٤٩ ٣٤٨ ٧١٩	قروض بنك ابو ظبي التجاري (الاتحاد الوطني سابقا)
٤١ ٧٠ ١ ٨٨٥	٣١ ٠٠٣ ٩٠٧	قروض البنك المصري للتنمية الصادرات
٣١ ٢٧٨ ٩٠٧	٢٦ ٠١١ ٠١٢	قروض بنك عودة
٢٩ ٤٧٦ ٢٥٩	٢٣ ٧٥٢ ٩١٥	قروض بنك آيه بي سي (بنك الرخصة العربية المصرية)
١٤ ٥٦٧ ٥١٣	٤ ٩٧١ ٠٥٥	قروض بنك الإسكان والتعمير
٥ ١١٦ ٢٢٢	٤ ٢٢٨ ٨٥٨	قروض بنك بلوم مصر
١ ٦٤١ ١٣٨ ٧٢٩	٢ ١٣٧ ٦١٤ ١٩٠	

٢٠١٣ - قروض بعقد مشاركة في التمويل وحوالة حق - بدون مخاطر

٦١ ٥٦٩ ١٦٤	٥٦ ٦٣٨ ٥٢٥	قروض بنك الشركة المصرية العربية الدولية - مشاركة في التمويل وحوالة حق
٦٨ ٤٤٨ ١٣٤	٥٤ ٧٨٥ ٤٨٧	قروض بنك العقاري العربي - مشاركة في التمويل وحوالة حق
٣٥ ٠٥٢ ٣٢٧	٣٤ ٦٠٤ ٧٣٣	قروض بنك بلوم - مشاركة في التمويل وحوالة حق
٣٧ ٢٩١ ١٧٠	٢٧ ٥٤٧ ٣٠٥	قروض بنك عودة - مشاركة في التمويل وحوالة حق
٣ ٥٤٠ ١٢٨	٧٦٩ ١٢٧	قروض بنك الاتحاد الوطني - مصر - مشاركة في التمويل وحوالة حق
١ ٦٠٤ ٥٣٣	٦٧٠ ٤٦٥	قروض البنك المصري للتنمية الصادرات - مشاركة في التمويل وحوالة حق
٢٠٧ ٥٠٥ ٤٦٦	١٧٥ ٠١٦ ١٤٢	

٢٠١٣ - قروض بدون مخاطر

قروض بنك الكويتي الوطني - بدون مخاطر

٢٠١٣ - ٤/٢/١٣ - مرابحات اسلامية

٤٩ ٩٩٥ ٧٧٨	٣٨ ٨٢٦ ١٦٠	مرابحات بنك فيصل الاسلامي
٦٢٤ ٨٤٤ ٤٨٢	٦٤٣ ٧١٧ ٠٥٢	مضاربات بنك فيصل الاسلامي
٦٥ ٢٨٧ ٢٧٣	٦٠ ٧١٧ ٣١٠	مضاربات ومرابحات بنك البركة
٧٤٠ ١٢٧ ٥٣٣	٧٤٣ ٣١٠ ٥٢٢	
٢ ٦٠٣ ٧٥٧ ٩٦٧	٣ ٠٦٩ ٨٢٢ ٨٨٤	

(٣٥/٢٧)

الإجمالي

٣٠/١٣ - قروض ومراجعات قصيرة الأجل (الجزء المستحق خلال عام) :
 أبرمت الشركة عدة قروض ومراجعات مع عدد من البنوك المصرية بلغ رسيدها في ٣٠/١٢/٢٠٢٠ مبلغ ١٨٨٧٢.١٨٨٧٢ جنيه مصري وفيما يلي بيان بأرصدة هذه القروض :

بيانات

قروض	١٢/٣١/٢٠٢٠	٣٠/١٢/٢٠٢٠
قروض بنك مصر	٩٥٤٤٩ ١٩٢	١٠٨٨٧١ ١٠١
قروض المصرف المتحد	٨٦٥٧٧ ٢٠٥	٩٠١٨١ ٥٤٤
قروض بنك الشركة المصرفية العربية الدولية	٨٢٤٦٨ ٨٩٩	٢٢٩٤٣ ٧٣٧
قروض بنك الإسكندرية	٥٧٧٧٦ ٧٨٣	٦٢٠٤٧ ٨٦٦
قروض البنك الأهلي المصري	٥٠٥٩١ ٠٦٥	٣٨٢٦٥ ٧٨٦
قروض بنك التجاري وفا	٢٧١٤٠ ٩٣٤	٢٠٣٤١ ٢٩٧
قروض بنك الاهلي الكويتي مصر (بيربوس سابقا)	٢٤٩٠٦ ١٥٢	٢٧٥٣٨ ٤٤٨
قروض البنك المصري لتنمية الصادرات	١١٧٠٥ ٤٩٩	١٤٨٤٤ ٤٧٥
قروض بنك الإمارات دبي الوطني	٩١٠٦ ٦٤٠	٨٢٤٤ ٩٥٥
قروض بنك عودة	٨١٥٥ ٧٧٩	٧٧٦٧ ٤٢٧
قروض بنك الاتحاد الوطني	٧٢٩١ ٣٩٥	٧٥٦١ ٨٧٩
قروض بنك الاهلي سى (بنك المؤسسة العربية المصرفية)	٢٣٠٩٩ ٣٣٥	٢٨٥٦ ٩١٠
قروض بنك الاتحاد الوطني	١٩١٧ ٨٠٣	١٠١١٧ ٨٠٠
قروض بنك الاسكان والتعمير	١٢٧٩ ٩٨٣	١٢١٦ ٤٧٣
قروض بلوم مصر	٤٨٧ ٤٦٦ ٦٦٤	٤٢٢ ٧٤٩ ٦٩٨

٢/٣/١٣ - قروض يفتقد مشاركة في التمويل وحوالة حق بدون مخاطر

قروض بنك بلوم - مشاركة في التمويل وحوالة حق	٣٤٠ ٨٢ ٣٧٦	٢٩ ٢١٤ ٤٩٠
قروض بنك الشركة المصرية الدولية - مشاركة في التمويل وحوالة حق	١٠٤٧٩ ٩١٥	١٦ ٧٨١ ١٤٩
قروض بنك العقاري العربي	٢٠٠٦٠ ٩١٩	١٨ ٧٤٢ ٦٧٠
قروض بنك عودة - مشاركة في التمويل وحوالة حق	١١٤٨٨ ٨١٠	١٥ ١٦١ ٥٢٦
قروض بنك الاتحاد الوطني - مصر - مشاركة في التمويل وحوالة حق	٧٦٩ ٦٢٧	٣ ٥٤٠ ١٢٨
قروض البنك المصري لتنمية الصادرات - مشاركة في التمويل وحوالة حق	٦٧٠ ٤٦٥	١ ٢٦٦ ٧٠٢
	٧٧ ٥٥٢ ١١٢	٨٤ ٧٠٦ ٦٦٥

٣/٣/١٣ - قروض بدون مخاطر

قروض بنك الكويتي الوطني - بدون مخاطر

٤/٣/١٣ - مراجعات اسلامية

مضاربات ومراجعات بنك فيصل
 مراجعات بنك البركة - مصر

الإجمالي

١٥٨ ١٥٢ ٤٤٤	١٥٧ ٢٣٤ ٤٦٦
١٣ ٥١٥ ٨١٩	١٢ ٠٥٤ ٤٩٣
١٧١ ٦٦٨ ٢٦٣	١٦٩ ٢٨٨ ٩٥٩
٧٣٩ ٠١٨ ٨٧٢	٦٧٨ ٩٤٩ ٢٠٧

٢ ٣٣١ ٨٣٣	٢ ١٥٤ ٢٨٥
-----------	-----------

٢ ٣٣١ ٨٣٣	٢ ١٥٤ ٢٨٥
-----------	-----------

(٢٥/٢٨)

- قروض بنك الشركة المصرفية العربية الدولية
مقابل تنازل الشركة عن جميع حقوقها في عقود التأجير التمويلي والمتمثلة في حصتها في الأيجارات وفي التأمين وكذلك حصتها في التعويض في حالة هلاك الأصل بالإضافة إلي إصدار سندات أذنية لصالح البنك بقيمة أصل التسهيلات الائتمانية مع ايداع شيكات الاجارات طرف البنك .
- قرض البنك الأهلي المصري
مقابل تنازل الشركة عن جميع حقوقها في عقود التأجير التمويلي والمتمثلة في حصتها في الاجارات مع اصدار وثيقة التأمين على الأصل الممول لصالح البنك للعقود اكثر من عشرة مليون جنيه والتوقيع على سند اذني بقيمة التسهيل الائتماني.
- قرض بنك مصر
مقابل تنازل الشركة عن جميع حقوقها في عقود التأجير التمويلي والمتمثلة في حصتها في الاجارات وكذلك حصتها في التعويض في حالة هلاك الأصل مع التوقيع على سند اذني لكل قرض على حده.
- قرض بنك الإسكندرية
مقابل تنازل الشركة عن جميع حقوقها في عقود التأجير التمويلي والمتمثلة في حصتها في الاجارات وكذلك حصتها في التعويض في حالة هلاك الأصل بالإضافة إلي إصدار سند اذني بقيمة التسهيل الائتماني مع ايداع شيكات الاجارات طرف البنك.
- قرض البنك الأهلي الكويتي (بيريوس مصر)
مقابل تنازل الشركة عن جميع حقوقها في عقود التأجير التمويلي والمتمثلة في حصتها في الاجارات وكذلك حصتها في التعويض في حالة هلاك الأصل بالإضافة إلي إصدار سند اذني بقيمة التسهيل الائتماني وايداع شيكات الاجارات طرف البنك.
- قرض بنك المؤسسة العربية المصرفية
مقابل تنازل الشركة عن جميع حقوقها في عقود التأجير التمويلي والمتمثلة في حصتها في الاجارات وكذلك حصتها في التعويض في حالة هلاك الأصل بالإضافة إلي إصدار سند اذني بقيمة التسهيل الائتماني مع ايداع شيكات الاجارات طرف البنك.
- قرض المصرف المتحد
مقابل تنازل الشركة عن جميع حقوقها في عقود التأجير التمويلي والمتمثلة في حصتها في الاجارات وكذلك حصتها في التعويض في حالة هلاك الأصل بالإضافة إلي إصدار سند اذني بقيمة التسهيل الائتماني مع ايداع شيكات الاجارات طرف البنك.
- قرض بنك عودة
مقابل تنازل الشركة عن جميع حقوقها في عقود التأجير التمويلي والمتمثلة في حصتها في الاجارات وكذلك حصتها في التعويض في حالة هلاك الأصل بالإضافة إلي إصدار سند اذني بقيمة التسهيل الائتماني .
- قرض البنك المصري لتنمية الصادرات
مقابل تنازل الشركة عن جميع حقوقها في عقود التأجير التمويلي والمتمثلة في حصتها في الاجارات وكذلك حصتها في التعويض في حالة هلاك الأصل بالإضافة إلي إصدار سند اذني بقيمة التسهيل الائتماني.
- قرض بنك التعمير والأسكان
مقابل تنازل الشركة عن جميع حقوقها في عقود التأجير التمويلي والمتمثلة في حصتها في الاجارات وكذلك حصتها في التعويض في حالة هلاك الأصل بالإضافة إلي إصدار سند اذني بقيمة التسهيل الائتماني مع ايداع شيكات الاجارات طرف البنك.
- قرض بنك ابو ظبي التجاري (الاتحاد الوطني سابقا)
مقابل تنازل الشركة عن جميع حقوقها في عقود التأجير التمويلي والمتمثلة في حصتها في الاجارات وكذلك حصتها في التعويض في حالة هلاك الأصل بالإضافة إلي إصدار سند اذني بقيمة التسهيل الائتماني مع ايداع شيكات الاجارات طرف البنك.
- قرض بنك بلوم مصر
مقابل تنازل الشركة عن جميع حقوقها في عقود التأجير التمويلي والمتمثلة في حصتها في الاجارات وكذلك حصتها في التعويض في حالة هلاك الأصل مع اصدار سند اذني بقيمة التسهيل الائتماني.
- قرض بنك التجاري وفا
مقابل تنازل الشركة عن جميع حقوقها في عقود التأجير التمويلي والمتمثلة في حصتها في الاجارات وكذلك حصتها في التعويض في حالة هلاك الأصل مع اصدار سند اذني بقيمة التسهيل الائتماني وايداع شيكات الاجارات طرف البنك.
- قرض بنك الإمارات دبي الوطني
مقابل تنازل الشركة عن جميع حقوقها في عقود التأجير التمويلي والمتمثلة في حصتها في الاجارات وكذلك حصتها في التعويض في حالة هلاك الأصل مع اصدار سند اذني بقيمة التسهيل الائتماني وايداع شيكات الاجارات طرف البنك واصدار وثيقة التأمين على القرض الممول لصالح البنك للعقود فوق عشرة مليون جنيه.

ثانياً : قروض بعقد مشاركة في التمويل وحوالة حق بدون مخاطر

- قرض بنك الشركة المصرفية العربية الدولية
يتحمل البنك منفرداً مسؤولية عدم السداد من قبل العميل وتتحصر مسؤولية الشركة في دور وكيل الضمانات ومحصل ومورد الأقساط / الإيجارات بمبلغ التمويل المقدم.
- قرض بلوم مصر
يتحمل البنك منفرداً مسؤولية عدم السداد من قبل العميل وتتحصر مسؤولية الشركة في دور وكيل الضمانات ومحصل ومورد الأقساط / الإيجارات بمبلغ التمويل المقدم.
- قرض بنك عودة
يتحمل البنك منفرداً مسؤولية عدم السداد من قبل العميل وتتحصر مسؤولية الشركة في دور وكيل الضمانات ومحصل ومورد الأقساط / الإيجارات بمبلغ التمويل المقدم.
- قرض بنك الاتحاد الوطني
يتحمل البنك منفرداً مسؤولية عدم السداد من قبل العميل وتتحصر مسؤولية الشركة في دور وكيل الضمانات ومحصل ومورد الأقساط / الإيجارات بمبلغ التمويل المقدم.
- قرض البنك المصري لتنمية الصادرات
يتحمل البنك منفرداً مسؤولية عدم السداد من قبل العميل وتتحصر مسؤولية الشركة في دور وكيل الضمانات ومحصل ومورد الأقساط / الإيجارات بمبلغ التمويل المقدم.
- قرض بنك العقاري العربي
يتحمل البنك منفرداً مسؤولية عدم السداد من قبل العميل وتتحصر مسؤولية الشركة في دور وكيل الضمانات ومحصل ومورد الأقساط / الإيجارات بمبلغ التمويل المقدم.

ثالثاً : قروض بدون مخاطر

- قرض بنك الكويت الوطني - مصر
قرض لتمويل عقد تأجير تمويلي لأحد الأصول المملوكة للبنك والتي تم بيعها للشركة مع إعادة التأجير عن طريق هذا القرض بحيث يقتضي جميع الإلتزامات المترتبة علي هذا القرض في حالة سداد عقد التأجير التمويلي وفي حالة إخلال البنك بأي من الإلتزامات المنصوص عليها في عقد التأجير التمويلي فإن إلتزامات الشركة تجاه البنك تنقضي كاملة.

رابعاً : مرابحات ومضاربات إسلامية

- بنك فيصل الإسلامي مرابحات
مقابل تنازل الشركة عن جميع حقوقها في عقود التأجير التمويلي و المتمثلة في حصتها في الإيجارات و في التأمين و كذلك حصتها في التعويض في حالة هلاك الاصل بالاضافة الى اصدار سندات اذنية لصالح البنك بقيمة المرابحة وفوائدها.
- بنك فيصل الإسلامي مضاربات
مقابل تنازل الشركة عن جميع حقوقها في عقود التأجير التمويلي و المتمثلة في حصتها في الإيجارات و في التأمين و كذلك حصتها في التعويض في حالة هلاك الاصل.
- بنك البركة - مصر
مقابل تنازل الشركة عن جميع حقوقها في عقود التأجير التمويلي و المتمثلة في حصتها في الإيجارات و في التأمين و كذلك حصتها في التعويض في حالة هلاك الاصل بالاضافة الى اصدار سندات اذنية لصالح البنك بقيمة المرابحة وفوائدها.

٢٠٢١/١٢/٣١	٢٠٢٢/٩/٣٠
١ ٨١٩ ٨٩٩	١ ٣٨٢ ١٤٣
٩٧٤ ٧٣٥	٦٥٠ ٥٨٢
٢ ٧٩٤ ٦٣٤	٢ ٠٣٢ ٧٢٥

٢٠٢٢/٩/٣٠، في جنيه مصري، ٢٤١٢٦٠

٢٤١٢٦٠ جنيه مصري، في ٢٠٢٢/٩/٣٠، وبيئتها كالاتي :-

١٥- المخصصات :-

الرصيد في	مخصصات انتفى تحول بين المخصصات	مخصصات انتفى الغرض منها خلال العام	المكون خلال العام	الرصيد في
٢٠٢٢/٩/٣٠				٢٠٢٢/١/١
٩٠٠٠٠٠٠٠	-	-	-	٩٠٠٠٠٠٠٠٠
٩٠٠٠٠٠٠٠	-	-	-	٩٠٠٠٠٠٠٠٠

١/١/١٥ - مخصصات المطالبات المحتملة
الإجمالي

٢/١٥ - مخصص الغسائر الائتمانية المتوقعة :-

الرصيد في	تحول بين المخصصات	مخصصات انتفى الغرض منها خلال العام	المحول من احتياطي مخاطر اثار تطبيق معيار ٤٧	المكون خلال العام	الرصيد في
٢٠٢٢/٩/٣٠					٢٠٢٢/١/١
١٣١٠١١٥١٤	-	-	-	٨١٣٣٨٦٥	١٢٢٨٧٧٦٤٩
١٤٤٩٣١	-	(٢٣٧٤٧)	-	-	١٦٨٦٧٨
٤٥٥٢	-	(٧٩٠٩)	-	-	١٢٤٦١
٣٢٩٧١	-	(٥٠٦٨٨)	-	-	٨٣٦٥٩
١٣١١٩٣٩٦٨	-	(٨٢٣٤٤)	-	٨١٣٣٨٦٥	١٢٣١٤٢٤٤٧

الإجمالي

وفقا لقرار مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية رقم ١٩١ لسنة ٢٠١٨ تم حساب المخصص العام بنسبة ١% على صافي القيمة الاستثمارية المحققة بمبلغ ٣٥٩٧٨٨٣٨ جنيه مصري ومخصص على الأرصدة المشغوك في تحصيلها وفقا لمعدلات التأخير في التحصيل بمبلغ ٨٣٠٦٥٩١٩ جنيه مصري، ليصبح إجمالي رصيد المخصصات في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٢ مبلغ ٢٠٤٤٧٥٧، مع العلم بأنه تم التأثير بمخصص الغسائر الائتمانية المتوقعة على القوائم المالية وفقا لتعليمات معيار المحاسبة المصري رقم (٤٧) الاذوات المالية.

٣/١٥ - تم عرض الغسائر الائتمانية المتوقعة - عملاء تأجير تمويلي بالقوائم المالية وفقا للتالي :-

٢٠٢١/١٢/٣١	٢٠٢٢/٩/٣٠
(١٠٥٦٢٦٦٨)	(١٢٦٧٩٤٥٦)
(٣٠٦٤٩٨٣١)	(٤٤١٩٢٠٩٦)
(٨١٦٦٥١٥٠)	(٧٤١٣٩٩٦٢)
(١٢٢٨٧٧٦٥٠)	(١٣١٠١١٥١٤)

- مخصص الغسائر الائتمانية المتوقعة - عملاء تأجير تمويلي - قصيرة الاجل (ايضاح رقم (٧/١٦))
- مخصص الغسائر الائتمانية المتوقعة - عملاء تأجير تمويلي - طويلة الاجل (ايضاح رقم (٤/١٦))
- مخصص الغسائر الائتمانية المتوقعة - عملاء اجارات مستحقة (ايضاح رقم (١/٧))

الإجمالي

١٦- دائون وأرصدة دائنة أخرى :

بلغ رصيد هذا البند في ٢٠٢٢/٩/٣٠ مبلغ ١٤١٢٨٠٨٧٢ جنيه مصرى، وبياناتها كالتالى :-

٢٠٢١/١٢/٣١	٢٠٢٢/٩/٣٠	بيان
-	٢٤ ٤٦٣ ٣٣٠	١/١٦- دائنو شراء أصول
-	٢٥ ٠٠٠ ٠٠٠	٢/١٦- دائنو التوزيعات
٤٣ ٩٦٢ ٨٩٧	٤٢ ٧٣٧ ٢٩٢	٣/١٦- دائنو - تاجير تمويلي
٢٠ ٦٣٢ ٤٠٠	٢٢ ٨٩٤ ٠٦٥	٤/١٦- مكافآت ترك الخدمة
٧ ٧٢٨ ٥٨٦	١٢ ٧٤٣ ٩٠٩	٥/١٦- فوائد مدينة مستحقة
٤ ٦٠٧ ١٤٢	٤ ٩٤٢ ٤٥٧	٦/١٦- إيجارات محصلة مقدما
٣ ٣٠٢ ٠٥٧	٥ ٤٧٢ ٩٤٥	٧/١٦- دائنون متنوعون
٢ ٤١٦ ٩٠٤	٢ ٢٧١ ٣٨٠	٨/١٦- مصروفات مستحقة
٤٦٥ ١٤٧	٣٦٢ ٤٨٧	٩/١٦- مصلحة الضرائب
١٨٢ ٠٣٥	١٨٢ ٠٣٥	١٠/١٦- تأمين ضمان أعمال
٣٠٧ ٣٣٢	٢١٠ ٩٧٢	١١/١٦- هيئة التأمينات الاجتماعية
٨٣ ٦٠٤ ٥٠٠	١٤١ ٢٨٠ ٨٧٢	الإجمالي

١٧- الضريبة المؤجلة :

لدى الشركة أصول ضريبية مؤجلة لم يتم الاعتراف بها نظراً لعدم وجود تأكيد معقول من امكانية الاستفادة منها، وقد تم الاعتراف بالاصول الضريبية المؤجلة فقط في حدود الإلتزامات الضريبية المؤجلة.

٢٠٢١/١٢/٣١	٢٠٢٢/٩/٣٠	بيان
التزامات ضريبية	أصول ضريبية	أصول ضريبية
(١٦٨ ٠٤٣)	-	(١٠٩ ٧٦٨)
-	٤ ٦٤٢ ٢٩٠	-
(١٦٨ ٠٤٣)	٤ ٦٤٢ ٢٩٠	٥ ١٥١ ١٦٥
	٤ ٤٧٤ ٢٤٧	٥ ٠٤١ ٣٩٧

أصول ثابتة -
مكافأة ترك الخدمة -
إجمالي الضريبة المؤجلة الناتجة عن الاصول والالتزامات الضريبية.
صافي الاصول الضريبية غير المعترف بها
حيث لا يوجد تأكيد معقول من امكانية الاستفادة منها

١٨- ضريبة الدخل الجارية :

من ٢٠٢١/١/١ إلى ٢٠٢١/٩/٣٠	من ٢٠٢٢/١/١ إلى ٢٠٢٢/٩/٣٠	بيان
٩٦ ٨٩٩ ٩٦٠	١٠٦ ١٠٤ ٢٣٩ (أ)	صافي أرباح العام - قبل الضرائب
%٢٢,٥٠	%٢٢,٥٠	سعر الضريبة
٢١ ٨٠٢ ٤٩١	٢٣ ٨٧٣ ٤٥٤	الضريبة على الدخل على أساس سعر الضريبة
١٩١ ٧٣٠	٢٥٩ ٠٠١	يضاف (يخصم) :
(٤٨٩ ٩٠٤)	-	فروق الأهلاك
(٧٣٠ ٤٩١)	(٤٨٨ ٣٣٥)	ايرادات غير معتمدة ضريبيا
٦ ٧٥٠ ٣٧٧	١٤ ٢٢٣ ٤٦١	مصروفات معتمدة ضريبيا وغير ظاهرة بقائمة الدخل
٥ ٧٢١ ٧١٢	١٣ ٩٩٤ ١٢٧	مصروفات غير معتمدة ضريبيا
١٠٢ ٦٢١ ٦٧٢	١٢٠ ٠٩٨ ٣٦٦	الربح الخاضع للضريبة
٢٥ ٢٣٧ ٠٥٤	٢٧ ٠٢٢ ١٢٢ (ب)	ضريبة الدخل الجارية (قائمة الدخل)
%٢٦,٠٤	%٢٥,٤٧ (أ ÷ ب)	سعر الضريبة الفعلي

١٩- المصروفات العمومية والإدارية :

بلغ رصيد هذا البند في ٢٠٢٢/٩/٣٠ مبلغ ٤٣٧٣٠٠٠٥ جنيه مصرى، وبياناتها كالتالى :-

من ٢٠٢١/١/١ إلى ٢٠٢١/٩/٣٠	من ٢٠٢٢/١/١ إلى ٢٠٢٢/٩/٣٠	بيان
٢٤ ١٤٧ ٣٩٠	٢٥ ٥٩٣ ٥٠٧	١/١٩- أجور ومرتبقات ومكافآت وتكاليف معارن
٨٢٣ ١٠٧	٩٣٧ ٧٥٧	٢/١٩- حصة الشركة في التأمينات
١٥ ٢٦٢ ٠٤٢	١٧ ١٩٨ ٧٤١	٣/١٩- مصروفات عمومية وإدارية متنوعة
٤٠ ٢٣٢ ٥٣٩	٤٣ ٧٣٠ ٠٠٥	الإجمالي

٢٠- نصيب السهم الأساسي من الأرباح :

بلغ نصيب السهم الأساسي من صافي أرباح الفترة المالية المنتهية في ٢٠٢٢/٩/٣٠ مبلغ ٣,٢٧ جنيه مصري، وفقاً للآتي :

من ٢٠٢١/١/١ إلى ٢٠٢١/٩/٣٠	من ٢٠٢٢/١/١ إلى ٢٠٢٢/٩/٣٠
٧١ ٦٦٢ ٩٠٦	٧٩ ٠٨٢ ١٠٧
(٧ ١٦٦ ٢٩١)	(٧ ٩٠٨ ٢١٠)
(٥ ٠٩١ ٣٤٧)	(٥ ٧٢١ ٩٧٩)
٥٩ ٤٠٥ ٢٦٨	٦٥ ٤٥١ ٩١٨
٢٠ ٠٠٠ ٠٠٠	٢٠ ٠٠٠ ٠٠٠
٢,٩٧	٣,٢٧

بيان

- صافي ربح الفترة - بعد الضرائب (جنيه مصري)

يخصم :

- نصيب العاملين في الأرباح

- مكافآت أعضاء مجلس الإدارة

- صافي أرباح الفترة بعد خصم نصيب العاملين ومكافآت مجلس الإدارة

- المتوسط المرجح لعدد الأسهم - (سهم)

- نصيب السهم الأساسي من صافي أرباح الفترة - بعد الضرائب

(بعد خصم نصيب العاملين ومكافآت مجلس الإدارة - (جنيه مصري / سهم))

٢١- الالتزامات العرضية :

تتمثل الالتزامات العرضية في قيمة الفوائد المستحقة على التزامات التأجير التمويلي عن الفترة من ٢٠٢٢/١٠/١ حتى نهاية فترة التأجير، والبالغ قيمتها ٥٠٤٢٠٥ جنيه مصري.

٢٢- الأدوات المالية وإدارة المخاطر المتعلقة بها :

تتمثل الأدوات المالية للشركة في الأصول المالية (أرصدة النقدية بالصندوق والبنوك وأرصدة المدينين والأرصدة المدينة الأخرى) وكذلك الالتزامات المالية والتي تشمل (أرصدة الدائنين والأرصدة الدائنة الأخرى والأرصدة المستحقة للبنوك).

١/٢٢- خطر الائتمان :

تعتبر أرصدة العملاء والتعهدات من الغير من الأصول المالية المعرضة لخطر الائتمان المتمثل في عدم قدرة تلك الأطراف علي سداد جزء أو كل المستحق عليهم أو الوفاء بالتعهدات في تواريخ الإستحقاق، وتقوم الشركة بإتباع الإجراءات التالية بما يؤدي إلي خفض الخطر الائتماني إلي الحد الأدنى:-

- ١- يتولي فريق من المتخصصين الحاصلين علي دورات تدريبية مكثفة في تقييم المخاطر الائتمانية إعداد الدراسات الائتمانية قبل المنح وتحديد الحدود الائتمانية والشروط المناسبة مع الاستعانة في ذلك بتقارير الاستعلامات، ويشمل الاستعلام كل من سمعه العميل وظروف السوق
- ٢- تخضع هذ الدراسات للمراجعة قبل عرضها للموافقة.
- ٣- تتابع الشركة مدي استخدام الأصول المؤجرة في الأغراض المخصصة لها وفقاً للتعاقد وإستيفاء الضمانات والشروط والمستندات المتعلقة بها.
- ٤- تراعي الإدارة توزيع المحفظة على القطاعات الاقتصادية المختلفة توزيعاً للمخاطر.
- ٥- تتولي الإدارة التحقق من جودة محفظة الائتمان بمراجعة مدى انتظام حسابات العملاء والتعهدات من الغير بصفة دورية لاكتشاف زيادة المخاطر في مرحلة مبكرة واقتراح الحلول والإجراءات المناسبة وتقدير المخصصات اللازمة.

ويبلغ الحد الأقصى لخطر الائتمان في تاريخ القوائم المالية كما يلي:-

٢٠٢١/١٢/٣١	٢٠٢٢/٩/٣٠	إيضاح رقم
٧٩ ٠٩٨ ٥٣٨	١٢٥ ٧٥٦ ٠٠١	(٧) عملاء - إيجارات مستحقة (بالصافي)
١٦ ٨٢٧ ٧٨٤	٢٠ ٣٤٥ ٦٤٩	(٨) المدينون وأرصدة حسابات مدينة أخرى (بالصافي)
٩٥ ٩٢٦ ٣٢٢	١٤٦ ١٠١ ٦٥٠	

٢/٢٢- خطر السيولة :

يتمثل خطر السيولة في عدم قدرة الشركة علي سداد التزاماتها المالية عند استحقاقها، وتتمثل سياسة إدارة السيولة بالشركة في التأكد من توافر سيولة كافية بصورة دائمة للوفاء بالالتزامات عند استحقاقها بأكبر قدر ممكن، وذلك في ظل الظروف العادية والغير عادية ودون تكبد خسائر غير مقبولة أو الحاق خسائر بسمعة الشركة.

وتعتمد الشركة في ذلك علي حيازتها لقدرة كافي من النقدية للوفاء بالمصروفات العمومية ويستثنى من ذلك التأثير المحتمل للظروف غير العادية التي لا يمكن التنبؤ بها بشكل معقول مثل الكوارث الطبيعية. إضافة إلي ذلك تقوم الشركة بالحفاظ علي التسهيل الائتماني الممنوح لها من البنوك.

٣/٢٢- خطر السوق :

يتمثل خطر السوق في التغيرات في الأسعار، وتنشأ من التغيير في أسعار الصرف والفوائد وأسعار الأوراق المالية التي قد تؤثر علي إيرادات الشركة وتكلفة احتفاظها بالأدوات المالية - إن وجدت.

٤/٢٢- خطر أسعار الصرف :

يتمثل هذا الخطر في التقلبات في قيمة الأدوات المالية نتيجة التغيرات في أسعار صرف العملات الاجنبية وذلك للأصول والالتزامات المالية بالعملات الاجنبية، ويعتبر هذا الخطر مقبول نظراً لقيام الشركة بمقابلة التزاماتها بالعملات الاجنبية بأصولها بذات العملات.

٥/٢٢ - خطر سعر الفائدة :

يتمثل خطر الفوائد في تغير سعر الفائدة علي القروض والتسهيلات الائتمانية التي تحصل عليها الشركة من البنوك، وتقوم الشركة بعدة إجراءات من شأنها خفض آثار هذا الخطر إلي الحد الأدنى ومن أهمها:-

- ١- الاستثمار بأسعار الخصم للعمليات المختلفة عند تحديد أسعار العائد، وكذا أسعار العائد بين البنوك وبعضها البعض.
- ٢- مراقبة توافق استحقاقات الأصول والالتزامات المالية مع أسعار العوائد المرتبطة بها.
- ٣- القيام بدراسة مسبقة للربحية المتوقعة من أية علاقة ائتمانية جديدة اخذاً في الاعتبار أسعار العائد المقترح وذلك قبل إبرام أية عقود جديدة وذلك لضمان تحقيق عائد مناسب.
- ٤- القيام بمراجعة الربحية المحققة من كل علاقة ائتمانية بصفة مستقلة اخذاً في الاعتبار تكلفة الاموال وذلك لضمان الاستمرار في تحقيق عائد مناسب.

٦/٢٢ - إدارة رأس المال :

تهدف إدارة الشركة من إدارة رأس المال إلي الحفاظ علي قدرة الشركة علي الاستمرار في مزاولة نشاطها كشركة ناجحة في مجال التأجير التمويلي بما يحقق عائد للمساهمين، وتقديم المنافع لأصحاب المصالح الأخرى التي تستخدم القوائم المالية، وتوفير والحفاظ علي أفضل هيكل لرأس المال بغرض تخفيض تكلفة رأس المال.

تقوم إدارة الشركة بمراقبة هيكل رأس المال باستخدام نسبة صافي الدائنين والأرصدة الدائنة الأخرى إلي إجمالي التمويل.

- ويتمثل رصيد الدائنين والأرصدة الدائنة الأخرى والبالغ قيمتها ٩٠٧٩٧٢٤٥٨ جنيه مصري، في جملة الإلتزامات المتداولة وقيمتها ٩١٦٩٧٢٤٥٨ جنيه مصري، مستبعداً منها رصيد المخصصات وقيمتها ٩٠٠٠٠٠٠٠ جنيه مصري.

- ويتمثل صافي الدائنين التجاريين والأرصدة الدائنة الأخرى في جملة كل من رصيد الدائنين والأرصدة الدائنة الأخرى، والإلتزامات طويلة الأجل، وذلك بعد إستبعاد رصيد النقدية وما في حكمها.

وفيما يلي نسبة صافي الدائنين إلي إجمالي التمويل في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٢ :-

٢٠٢١/١٢/٣١	٢٠٢٢/٩/٣٠	
٧٩٢ ٠١٥ ٦٨١	٩٠٧ ٩٧٢ ٤٥٨	الدائنين والأرصدة الدائنة الأخرى
١ ٩٢٦ ٦٢٨ ٢٥٩	٢ ٣٣١ ٦٤٦ ١٥٥	اللتزامات طويلة الأجل
(٨٢ ١٢٧ ٥٢٦)	(٦٨ ٧٥١ ٨٩١)	يخصم : النقدية وما في حكمها (بالصافي)
٢ ٦٣٦ ٥١٦ ٤١٤	٣ ١٧٠ ٨٦٦ ٧٢٢	صافي الدائنين التجاريين والأرصدة الدائنة الأخرى
٧٠١ ٣٨٢ ٨٢١	٧١٤ ٧٨٣ ٦٣٤	حقوق الملكية
٣ ٣٣٧ ٨٩٩ ٢٣٥	٣ ٨٨٥ ٦٥٠ ٣٥٦	إجمالي التمويل
%٧٩	%٨٢	نسبة صافي الدائنين والأرصدة الدائنة الأخرى إلي إجمالي التمويل

٧/٢٢ - الرافعة المالية :

٢٠٢١/١٢/٣١	٢٠٢٢/٩/٣٠	البيان
جنيه مصري	جنيه مصري	القاعدة الرأسمالية
٧٠١ ٣٨٢ ٨٢١	٧١٤ ٧٨٣ ٦٣٤	حقوق الملكية
٢٩ ٨٠٣ ٨٧٧	٣٥ ٩٧٨ ٨٣٨	المخصص العام لأرصدة التمويل المنتظمة
٧٣١ ١٨٦ ٦٩٨	٧٥٠ ٧٦٢ ٤٧٢	إجمالي التمويل الذاتي
٢ ٦٠٣ ٧٥٧ ٩٦٧	٣ ٠٦٩ ٢٨٢ ٨٨٤	إجمالي القروض والمراجحات (إيضاح رقم (١٣))
(٢٢٢ ٤٩١ ٧٠٥)	(١٨٨ ٤٠٨ ١٧٢)	يخصم : قروض بدون مخاطر
٢ ٣٨١ ٢٦٦ ٢٦٢	٢ ٨٨٠ ٨٧٤ ٧١٢	إجمالي القروض والتمويلات "مع حق الرجوع" Risky
٣,٢٦	٣,٨٤	نسبة رصيد القروض والتمويلات التي حصلت عليها الشركة / القاعدة الرأسمالية (إجمالي التمويل الذاتي)

٢٣ - الموقف الضريبي :

١/٢٣ - ضريبة شركات الأموال :

- الشركة منتظمة في تقديم الإقرارات الضريبية وسداد الضريبة المستحقة من واقع تلك الإقرارات في المواعيد القانونية وفقاً للقانون رقم (٩١) لسنة ٢٠٠٥ وتعديلاته.
- السنوات من تاريخ تأسيس الشركة وحتى عام ٢٠١٢ : تم فحص سنوات من بداية النشاط وحتى عام ٢٠١٢، وتم سداد كافة الفروق الضريبية عن تلك السنوات.
- السنوات من ٢٠١٣ إلى ٢٠١٧ : تم الفحص وتم صدور مطالبات بالفروق الضريبية وتم الطعن عليها في المواعيد القانونية وتم إحالة الملف للجنة الداخلية المختصة، وتم صدور قرار اللجنة الداخلية المختصة، وتم إنهاء الخلاف عن هذه السنوات بالموافقة على نتيجة قرار اللجنة الصادر، وتم الربط وسداد اصل الضريبة المستحقة - طبقاً لقانون ١٥٣ لسنة ٢٠٢٢ - وجارى استصدار تسوية نهائية.
- السنوات من ٢٠١٨ إلى ٢٠٢١ : لم يتم إخطار الشركة بأي نماذج فحص عن تلك السنوات.

٢/٢٣ - ضريبة المرتبات :

- الشركة منتظمة في استقطاع الضريبة من العاملين وفقاً لأحكام القانون رقم (٩١) لسنة ٢٠٠٥ وتعديلاته، وسداد الضريبة المستحقة شهرياً من واقع كشوف المرتبات في المواعيد القانونية.
- السنوات من ١٩٩٧ إلى ٢٠١٢ : تم الفحص والربط.
- السنوات من ٢٠١٣ إلى ٢٠١٩ : تم الفحص وتم ربط وسداد اصل الضريبة المستحقة - طبقاً لقانون ١٥٣ لسنة ٢٠٢٢ - وجارى استصدار تسوية نهائية.
- السنوات من ٢٠٢٠ إلى ٢٠٢١ : لم يتم إخطار الشركة بأي نماذج فحص عن تلك السنة.

٣/٢٣ - ضريبة الدمغة :

- الشركة منتظمة في توريد ضريبة الدمغة الشهرية عن طبيعة نشاط الشركة وفقاً لأحكام قانون ضريبة الدمغة رقم (١١١) لسنة ١٩٨٠ وتعديلاته في المواعيد القانونية.
- السنوات من ١٩٩٧ إلى ٢٠٠٢ : تم الفحص والربط والسداد.
- السنوات من ٢٠٠٣ إلى ٢٠٠٦ : تم إخطار الشركة بنموذج (٤) فحص، ونموذج (٣/٤) فحص عن تلك السنوات، وسوف يتم الفحص فور قيام الشركة بتجهيز المستندات والبيانات والتحليلات اللازمة للفحص.
- السنوات من ٢٠٠٦ إلى ٢٠٢٠ : تم إخطار الشركة بنموذج (١٩) ضريبة دمغة تقديرية وتم الطعن عليها في الميعاد القانوني وجارى استصدار قرار بإعادة الفحص المستندى.

٤/٢٣ - ضريبة القيمة المضافة :

- السنوات من ٢٠٠٦ إلى ٢٠٢٠ : تم إخطار الشركة بمطالبات الضرائب العقارية المستحقة على بعض العقارات المملوكة للشركة والمستغلة كمقرات إدارية وقامت الشركة بالسداد.

٢٤ - التأمينات الاجتماعية :

- الشركة ملتزمة باستقطاع نصيب العاملين في التأمينات الاجتماعية، ويتم سدادها بالإضافة إلى نصيب الشركة في التأمينات الاجتماعية، في المواعيد القانونية، ولا توجد أي متأخرات.

٢٥- المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة:

- ١٢/٥- تتعامل الشركة مع الأطراف ذوي العلاقة وفقاً لنسب الأرصدة التي يتم التعامل بها مع الغير.
- ٢/٢٥- تمت خلال الفترة المالية المنتهية في ٢٠٢٢/٩/٣٠ المبيد من المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة وتصل أهم هذه المعاملات في الاتي :
- أصول ثابتة موجدة ومستأجرة.
 - قروض قصيرة وطويلة الاجل وتسهيلات ائتمانية جارية ومرابحات اسلامية حصتها الشركة من عدة بنوك لها مساهمات في رأس مال الشركة.
- هذا وتظهر قيمة وبيان هذه المعاملات تفصيلاً بإيضاح رقم (٦١) مبالغ مستققة التحصيل طرف عملاء تاجر تمويلي، و(١٢٦) قروض طويلة الاجل ومرابحات من بنوك اسلامية.
- ٣/٢٥- فيما يلي بيان بلرصة الأطراف ذوي العلاقة :-

الرصيد في ٢٠٢٢/٩/٣٠	إجمالي التعاملات خلال الفترة		الرصيد في ٢٠٢٢/٩/٣٠	طبيعة الرصيد	طبيعة التعامل	طبيعة العلاقة	بيان
	دائن	مدين					
١٧٦.٢٤٤.٥٦٣	(٢١.٥٩٦.٨٢٣)	٩٥.٢٨١.٠٦١	١٠٧.٥٦٠.٢٣٥	مدين	عملاء تاجر تمويلي	مساهم	بالم هيلز (مخاطر)
١٥.٦٢٨.١٥٩	(٥.٨١١.٧٣٧)	١.٧٧٩.٢٣٠	١٩.٦٦٠.٦٦٦	مدين	عملاء تاجر تمويلي	مساهم	بنك الشركة المصرفية العربية الدولية
٦٧٢.٧٢٢.٣٠٢	٢٣٩.٥٥٦.٢٣٦	(٨٤.٤٩٥.١٣٧)	٤١٨.٦٦٢.١٠٣	دائن	قروض مخاطر	مساهم	بنك الشركة المصرفية العربية الدولية
٥٦.٦٢٨.٥٢٥	١٦.٥٤٢.٦٦٩	(١١.٤٧٢.٣٠٨)	٦١.٥٦٩.١٦٤	دائن	قروض بدون مخاطر	مساهم	بنك الشركة المصرفية العربية الدولية
٦٨٢.٥٤٢.٢١٢	٢٣٠.٥٤٢.٠٦٩	(٢٢٢.٨٤٠.١٦٦)	٦٧٤.٨٤٠.٢٦٠	دائن	قروض مرابحات و مخاطر (مخاطر)	مساهم	بنك فيصل الإسلامي

٢٦- الاطاري القضاية:

الشركة لها مستطيل بين قانونيين لمباشرة الاعاري القضاية المرفوعة من وصد الشركة ولا توجد التزامات قائمة حتى تاريخ القوائم المالية بخصوص هذه الاعاري القضاية.

٢٧- الأحداث الهامة:

- ١/٢٧- تم عرض جمهورية مصر العربية منذ التصف الأول من العام المالي ٢٠٢٠، ارباء نتيجة ظهور فيروس كورونا ١٩، وهو الأمر الذي كانت له انعكاسات على العمل والنشاط الاقتصادي في كافة قطاعات الدولة، إلا أن الإدارة تبذل قصارى جهدها لمراجعة كافة الإجراءات الاحترازية حفاظاً على صحة العاملين بها من جهة، والحفاظ على قدرتها الإنتاجية والتنميطية على ذات المستوى المعتاد من جهة أخرى.
- ٢/٢٧- بتاريخ ٢٠٢٠/٢/١٦ أصدر مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية قرار رقم (٢٢) لسنة ٢٠٢٠ بشأن الضوابط الرقابية الخاصة بقوائم العوربات والتود المالية المستوفدة في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار أسلحة الممر الشامل للجهات العاملة في مجال الأنشطة غير المصرفية.
- ٣/٢٧- وفي هذا السبيل تتب إلتزام المراجع الخارج بالاطلاع على بيئة الرقابة الداخلية بالشركة كما قام بعمل فحص لأعمال الشركة للتأكد من تنفيذ التزامات الرقابة الصادرة في هذا الشأن.
- بتاريخ ٢٠٢٠/١/٢٧ صدر قرار من مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية بشأن مخاطر اثار تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (٤٧) الأدرات المالية) بما يعادل نسبة ١% من إجمالي الأصول المرجحة بالوزان المخاطر، لتحجز من صافي ارباح العام بعد احتجاز العنصرية عن العام المالي المنتهى في ٢٠٢٠/١/٢٦ على أن يتم ارجحه ضمن حقوق المساهمين، ولا يتم استخدامه الا بعد موافقة الهيئة العامة للرقابة المالية
- ٤/٢٧- بتاريخ ٢٠٢١/٦/٢٧ قامت الشركة بإخطار الهيئة العامة للرقابة المالية بشأن المواقفة على استخدام مبلغ ٢٩٢٦٢٨٥٧ جنيه مصري، من إجمالي مبلغ الاحتياطي المخصص لمراجعة مخاطر اثار تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (٤٧) " الأدرات المالية المنتهية في ٢٠٢١/٦/٣٠.
- ٥/٢٧- قامت الشركة بإخطار معيار المحاسبة المصري رقم (٤٧) وموضوعه "الأدرات المالية المنتهية في ٢٠٢١/٦/٣٠.

٢٨- أرقام المقارنة:

تم تدوير أرقام المقارنة في القوائم المالية بما يتفق والتدوير الخاص بالخدمة المالية الحالية.